الفصل الثالث

الأصولية اليهودية : مشروع حرب بلا نهاية

* مدينة الخليل والانشقاق الصهيونى بين العلمانية والدينية * هل هى بداية انفتاح على المسار السورى؟! * القوى الإقليمية فى ميزان الاستخبارات الإسرائيلية * الاستيطان ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل * الأصولية اليهودية: مشروع حرب بلا نهاية * التوافق السورى المصرى يثير حفيظة الإسرائيليين * باراك : طريق رابين لا يكفى * باراك يجرب الوصول إلى الشاطئ الذى لم يصل إليه نتنياهو * التوطين فى لبنان.. قنبلة مهربة من خارج المشهد * قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.. كان زئيفى يطالب بإبادة الفلسطينيين * المقدسيون بين مِطرَقةِ العنصرية وسِنْدان الإرهاب * إسرائيل قادرة على إخلاء المستوطنات: شهادة من داخلها * حكومة إسرائيل القادمة لن تعمل من أجل السلام * أمطار الصيف .. حرب عنصرية سابقة التجهيز * حرب لبنان وعقدة الاستعلاء لدى يهود إسرائيل وأمريكا * إسرائيل تؤجل التسوية الشاملة لحين ظهور جيل جديدة من القادة الفلسطينيين

obeikandl.com

مدينة الخليل والانشقاق الصهيونى بين العلمانية والدينية

تعكس غالبية التقارير التى تتناول المشكلة القائمة حاليّا بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية حول إعادة انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية فى مدينة الخليل، الانشقاق الواقع ليس فقط بين الطرفين، ولكن أيضًا داخل المجتمع الإسرائيلى نفسه. فبينما كان شمعون بيريس ينظر إلى الخليل على أنها فى الأصل مدينة عربية سكنتها مجموعة من الأسر اليهودية لفترات متقطعة، نجد نتنياهو يعتقد اعتقادًا راسخًا أنها مدينة الأجداد منذ مئات السنين.

وهذا الانقسام الحاد بين الصهيونية العلمانية التى تعتبر إسرائيل وطنًا وبيتًا لكل يهود العالم وبين الصهيونية الدينية التى تعتبرها أولاً أرضًا للتوراة ومسقط رأس الأجداد ثم وطنًا بعد ذلك، يؤدى بالضرورة إلى إهمال مستقبل الجيل الجديد من أبناء المجتمع الإسرائيلى على حساب الماضى والتاريخ والجذور. وجاء تبنى البرنامج الانتخابى لحزب الليكود لهذه الفلسفة خير معاون له للفوز بانتخابات مايو الماضى (١٩٩٥). فلا جدال فى أن بنيامين نتنياهو يعتبر الأقرب فكرًا وفلسفة إلى نظرية «موطن الأجداد»، ومن هنا جاء إصراره على ضرورة مناقشة إعادة عجلات التاريخ إلى الوراء والادعاء بالقدرة على إهمال اتفاقيات أوسلو أو تجميدها، فلابد من إدخال التعديلات اللازمة عليها؛ بحيث يتواصل الوجود الإسرائيلى فى المدينة وَفْقَ فلسفة الصهيونية العلمانية «التى ترعى أرض الأجداد» على حساب أى شىء آخر مهما كان أثر ذلك الفعل على سلام وأمن المجتمع الإسرائيلى نفسه.

وفق صيغة إعادة الانتشار التى وافقت عليها حكومة إسرائيل السابقة، يتحمل الإسرائيليون والفلسطينيون مسئولية مدينة الخليل الأمنية. أما أغلبية الصلاحيات المدنية فتنتقل إلى السلطة الفلسطينية؛ أى أن المدينة ستظل غير مقسمة على الرغم من توزيع المسئولية الأمنية بين الطرفين.. وهنا مكمن الخطر كما تراه العناصر الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، فانتقال الصلاحيات المدنية إلى يد السلطة الفلسطينية معناه أن تكون المتصرف الوحيد فيما يخص مجالات البنية التحتية مثل:

تسجيل الأراضى ونقل الملكية، وهذا من وجهة نظرهم سيؤدى إلى تجميد خطط التوسع الاستيطانى (الاستعمارى) وزيادته، وَفْقَ نظريات إسرائيل المستقبلية.

ومنها أيضًا تصاريح التنظيم والبناء، والمياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحى، وهذه أمور ربما تكون مصدر مضايقات مستقبلية للمستوطنين وهم الذين درجوا على مدى عشرات السنين على أن تُلبى احتياجاتهم دون أن يطلبوها، وأن يتسابق المسئولون لخدمتهم وتقديم العون لهم فى مثل هذه الأمور وغيرها.

ومنها الحفريات الأثرية والحفاظ على الأماكن الأثرية، وستكون هذه الأمور مثل غيرها مصدر قلق وتوتر شبه يومى؛ لأن إسرائيل تعتبر أن أرض الخليل تضم قدراً هائلاً من المواقع المسجلة لديها على أنها «مواقع ذات أهمية بالغة للجانب الإسرائيلى» وأشهرها ممتلكاتهم التى يدعون أنها انتزعت منهم أثناء الاضطرابات التى شهدتها المنطقة فى العشرينيات من هذا القرن.

ومنها أن السياح اليهود الذين يحضرون لزيارة الأماكن المقدسة فى المدينة سيكونون خاضعين بحكم هذه الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، والمستوطنون (المستعمرون) لا يثقون فى قدرة الجانب العربى على توفير الحماية لضيوف إسرائيل.. إلى جانب ذلك سيكون من حق السلطة الفلسطينية أن تمنح تصاريح للبناء فى أى مكان تراه مناسبًا، ومن المحتمل أن تكون هذه الأماكن قريبة من المبانى الإسرائيلية، فهل يمكن منعهم؟ وهل يمكن تقييد البناء العربى فى المدينة وما حولها ككل؟.

هذا الانشقاق العميق فى نظرة المجتمع الإسرائيلى إلى اتفاقية أوسلو التى تُحدد انتقال السلطة المدنية فى الخليل إلى يد الإدارة الفلسطينية، هو الترجمة الواقعية لما وقع

للنائبة يعيل دايان عضو الكنيست الإسرائيلى حيث ألقى أحد المتطرفين منذ أيام قليلة كوبًا من الشاى الساخن على وجهها وهى فى زيارة إلى مدينة الخليل، وهو نفسه الذى سمح لمركز الشرطة الذى أبلغ عن وقوع حادث الاعتداء هذا بإطلاق سراح المعتدى بعد أن اقتيد إليه، وهو الذى لم يوجه أى اتهام إلى من ساعدوه على الفرار.

هذا الانشقاق هو الذى مهد فى مقابلة إذاعية بثتها إذاعة إسرائيل للقول أن السلطة الفلسطينية أرسلت كميات ضخمة من الأسلحة إلى السكان العرب فى الخليل، لكى تكون جاهزة للاعتداء على المستوطنين اليهود عندما تحين لحظة المواجهة، بالاعتماد على شهادة شخص من الخليل وصفته صحيفة «هآرتس» يوم ٢٤ الجارى (نوفمبر ١٩٩٦)، «بأن لهجته وأسلوب حديثه مبالغ فيهما بشكل يدعو إلى اعتبار الأمر تمثيلاً غير موفق».

العالم كله يرى أنه ليس من صالح استقرار السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط أن تتنكر حكومة نتنياهو لما سبق إقراره من اتفاقيات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية السابقة بشهادة العالم أجمع، ويكفى أن الحكومة الفرنسية ممثلة فى الرئيس جاك شيراك أعلنت أن إقامة دولة فلسطينية هو المعادل الحقيقى لأمن إسرائيل واستقرار المنطقة كلها.

ونأمل أن يتم هذا التغيير قبل أن يفلت زمام الأمر من أيدى جميع الأطراف وأولهم الإدارة الإسرائيلية، التى ستكون أول من يعانى من الانشقاق الحادث فى داخل مجتمعها، وتجربة شمعون بيريس مع المستوطنات وسكانها ليست بعيدة.

القدس العربى ـ ٤ نوفمبر ١٩٩٦

* * *

هل هى بداية انفتاح على المسار السورى؟!

استعداداً لزيارته المرتقبة إلى الولايات المتحدة الشهر الحالى (فبراير ١٩٩٧) والتى تعد الأولى بعد توقيع اتفاق الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت إدارة نتنياهو فى إطلاق بالونات الاختبار فى الهواء لجس نبض الأجواء السورية وقياس مدى ترحيبها بما ستسفر عنه مباحثاته المقبلة فى البيت الأبيض؛ ربما يكون ذلك نتيجة مباشرة توصلت إليها الحكومة الإسرائيلية بعد مطالعتها المكثفة والمتأنية طوال عدة أشهر لملفات التفاوض حول المسار السورى التى أجرتها الحكومة العمالية السابقة. . وربما يكون رد فعل على ما صرح به الرئيس بيل كلينتون فى أول مؤتمر صحفى له بعد أدائه اليمين الدستورية يوم ٢٠ من الشهر الماضى (يناير ١٩٩٧) حين قال إن المفاوضات بين سورية وإسرائيل ستكون موضوعًا رئيسيّا على جدول لقاءاته مع كل من الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو والعاهل الأردنى الملك حسين ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، «لأن السلام فى الشرق الأوسط لن يكون شاملاً ما دمنا لم نحل المسائل العالقة بين سورية وإسرائيل».

أطلق بالون الاختبار الأول نتنياهو بنفسه حين زعم فى حديث له نشرته صحيفة ـ هآرتس ـ الإسرائيلية المستقلة يوم ٢٩ من الشهر الماضى (يناير ١٩٩٧) أن لديه أفكاراً عديدة حول كيفية تنشيط المسار السورى «ولكنها ـ أى الأفكار التى فى جعبته ـ ليست مطابقة لمواقف الحكومة الإسرائيلية السابقة؛ لأن حكومته مختلفة. وقد تم انتخابنا لإنجاز مهمة مختلفة وبسبب احترامنا للاتفاقات الموقعة نحاول أن نجد صيغة ملائمة لاستئناف المفاوضات مع السوريين». ولم يترك نتنياهو الأمر كله للتخمين فقد توقع أن تتمكن إدارته من إجراء محادثات اقتصادية مع سورية عندما تستأنف مساعى السلام بين الطرفين، لذلك طلب من وزير ماليته دان ميريدور دراسة ملف الاقتصاد السورى

وتحديد نقاط التلاقى بين الاقتصادين (الإسرائيلى والسورى)، حتى يمكن التركيز عليها إذا ما بدأت المباحثات بين الجانبين، وزاد على ذلك أنه ذو رؤية صائبة لمستقبل هذا المسار حين قال لنفس الصحيفة «ستجنى سورية الكثير على الجانب الاقتصادى؛ فاقتصادها لا يتقدم بسرعة وما تسعى للتوصل إليه لن يتحقق إلا باتباعها سياسة الانفتاح التى تحقق لها فرصة إقامة مشاريع مشتركة معنا».

أما البالون الثانى فقد أطلقه إسحق موردخاى وزير الدفاع الإسرائيلى الذى قالت مصادر قريبة جدّا من مكتبه إنه كلف قادة الجيش الإسرائيلى يوم ٢٨ الماضى (يناير ١٩٩٨) بدراسة مدى احتياجات البلاد الأمنية، وكيف يمكن الدفاع عن شمال إسرائيل «فى حالة انسحاب قواتها من بعض أجزاء هضبة الجولان وإعادتها إلى السلطة السورية». . ذلك بالرغم من رفض نتنياهو لمثل هذه الأفكار قلبًا وقالبًا!!

نعتقد أن إسرائيل تدرك تمامًا أن مثل هذه الأفكار غير مقبولة من جانب النظام السورى، فإذا كانت دمشق ترفض منح إسرائيل حق تبادل التمثيل الدبلوماسى معها قبل الاتفاق على جدول زمنى محدد للانسحاب الكامل من الجولان؛ فكيف يُعقل أن تقبل بإجراء مفاوضات اقتصادية معها تتوازى مع المفاوضات العسكرية والأمنية عند استئنافها بعد توقف حوالى عام، وهى التى رفضت مبدأ الوجود معها فى مؤتمرين دوليين لرعاية الشئون الاقتصادية لدول حوض البحر المتوسط والشمال الإفريقى؛ عقد أحدهما فى المغرب والآخر فى الأردن؟ وكيف تقبل سورية بانسحاب جزئى من هَضْبة الجولان بعد أن حصلت من حكومة إسرائيل السابقة على تعهد باستعدادها للانسحاب الكامل منها وَفْقَ ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين من تعهدات أمنية؟ ربما لهذا السبب طالب السيد محمد بسيونى السفير المصرى فى تل أبيب بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من جانب أمريكا بين سورية وإسرائيل؛ فإذا كان وزير خارجية أمريكا السابق ـ كما تدعى بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية ـ قد أرسل كتابًا إلى إدارة نتنياهو أكد فيه أن وثيقة التفاهمات غير الموقعة بين إسرائيل وسورية ليست ملزمة؛ فمن الواجب عليه أن يرسل برسالة مماثلة إلى دمشق تحمل نفس المعنى.

البالون الثالث كان أكبر حجمًا وأزهى ألوانًا. . أطلقه الجنرال موشيه يعلون رئيس الاستخبارات العسكرية فى جيش إسرائيل، والذى كان يتحدث مؤخراً أمام مشاركين

فى حلقة دراسية عقدت فى جامعة تل أبيب وجاء على لسانه : «استعادة كامل مرتفعات الجولان هدف استراتيچى من الدرجة الأولى بالنسبة لسورية وهى تنظر إلى عملية السلام باعتبارها الطريق الأفضل الذى يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف، ولكنها يجب أن تُدرك أن تحقيق هذا الحلم سيضطرها إلى دفع ثمن غال مقابل ذلك، يتمثل فى الإقرار بترتيبات أمنية وبتطبيع علاقاتها مع إسرائيل».

وسورية لم ترفض يومًا إقامة ترتيبات أمنية متبادلة ترضى الطرفين السورى والإسرائيلى بعد انسحاب إسرائيل عسكريّا واستيطانيّا من هَضْبة الجولان، كما لم ترفض يومًا البدء فى التطبيع بعد إتمام عملية الانسحاب أو مع نهايتها العملية.. ولكنها لا ترضى بأن يكون أمن شمال إسرائيل على حساب أمن شعبها، وما زالت ترى فى السلام هدفًا استراتيجيّا رغم المماطلات الإسرائيلية التى جمدت المفاوضات بين الطرفين مرة بحجة العمليات الإرهابية داخل إسرائيل، ومرة أخرى لأن نتنياهو يرغب فى دخول المفاوضات من بدايتها ويرفض مبدأ استئنافها من حيث توقفت فى مارس الماضى (١٩٩٦).

إسرائيل تُمهد بكل ذلك على مستويات مختلفة لزيارة رئيس وزرائها للبيت الأبيض ولقاءاته التى سيعقدها مع أفراد الجالية اليهودية فى الولايات الأمريكية، ولحواراته الموسعة مع أجهزة الإعلام الأمريكية، ونتنياهو يعلم أن تداول الحديث عن تنشيط مسار المفاوضات مع سورية يفتح الآذان والعيون على كل ما يصدر منه قبل هذه الزيارة؛ ولمَ لا والعالم كله يُجمع على أنه بدون دخول الطرف السورى مشاركًا فعالاً فى إجراءاتَ استكمال السلام الحقيقى؛ فلن يكون هناك سلام آمن ومستقر فى هذه المنطقة من العالم.

دمشق تعرف واقعيّا موضع خطاها وتحظى بالتأييد العربى الجامع لمطالبها التى لا يستطيع أى طرف أن يضغط عليها للقبول بأقل منها، كما تحظى بتأييد القوى المحبة للسلام على مستوى العالم.. ولكنها ترى أن لها الحق كل الحق فى استعادة أراضى هَضْبة الجولان المحتلة بالكامل، وترى أن توفير الأمن يجب أن يكون قسمة عادلة بين الطرفين السورى والإسرائيلى وليس وَفْقَ متطلبات طرف واحد على حساب الآخر.

على الولايات المتحدة إذن أن تؤدى دورها الحيادى بين الجانبين السورى والإسرائيلى كما يجب أن يكون؛ لأن عائد الاستقرار بين دول الشرق الأوسط وإسرائيل خاصة بعد انسحابها من الجولان والجنوب اللبنانى واستكمال تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، سيكون لصالحها فى المقام الأول بكل المقاييس. . إلا إذا كانت ترى فى عدم الاستقرار فرصة أكبر لاستنزاف شعوب المنطقة ماديّا ومعنويّا.

وعلى أوروبا أن تنشط، فالمطلوب دور فعال يتعدى مرحلة زيارات المبعوث الأوروبى للشرق الأوسط ميغيل إنجيل موراتينوس للعواصم العربية؛ فالهوة بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية فى المنطقة ليست بهذا الاتساع والقدرة الأوروبية على الفعل ليست بهذا الوهن.

القدس العربى ـ ١٧ فبراير ١٩٩٧

* * *

obeikandl.com

القوى الإقليمية فى ميزان الاستخبارات الإسرائيلية

اعتاد جهاز الاستخبارات الإسرائيلية أن يقدم لرئاسته وبعض أجهزة الحكومة المختصة (وهكذا تفعل كافة الأجهزة المماثلة فى الدول الأخرى) تقارير دورية حول أوضاع دول الجوار سواء كانوا أصدقاء أو أعداء، تتناول أحوال هذه الدول وظروفها من الزوايا التى تهم أمن إسرائيل وسلامة مواطنيها وتخدم تخطيطات الحكومة المستقبلية، وعلى الرغم من أن جهاز شين بيت يتولى مسئولية الأمن الداخلى فى إسرائيل والأراضى العربية المحتلة إلا أن تقريره لهذا العام، والذى قدمه إلى مكتب رئيس الوزراء مؤخراً عرض لأوضاع عدد كبير من الدول المحيطة بإسرائيل وقَيَّم قدراتها العسكرية وتوجهاتها المستقبلية ضد إسرائيل من ناحية ومدى تمسكها بالسلام من ناحية أخرى وخطرها على المنطقة ككل وموقفها من الإرهاب من ناحية ثالثة.

وإمعاناً فى مواصلة سياسة العجرفة والتسلط التى دأبت عليها حكومة بنيامين نتنياهو طوال الاثنى عشر شهراً الأخيرة منذ توليها السلطة فى آخر شهر مايو الماضى، سمح لجريدة هآرتس بإجراء مقابلة صحافية مع اللواء موشيه يعلون مدير جهاز شين بيت نشرت يوم ١١ الجارى (مايو ١٩٩٧) حول ما جاء فى هذا التقرير الذى يبدو أنه تضمن اتهامات مباشرة لسورية ولبنان وإيران والسلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل على إفشال خطوات السلام، وللسعودية بالخوف من إيران، ولمصر بمساندة ودعم أى تحرك عسكرى يمكن أن يقع فى المنطقة ضد إسرائيل مستقبلاً. . الجدير بالملاحظة أن إجابات موشيه متفقة ومتناسقة مع حالة الاستنفار التى تفرضها إسرائيل منذ أكثر من شهرين على الشرق الأوسط:

يعترف موشيه بأن السوريين مازالوا يرون فى عملية السلام «الخيار الأفضل» الذى يساعدهم على تحقيق هدف تحرير هَضْبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

ولكنه يعيب على حكومتهم أنها تلجأ إلى خيارات أخرى لدفع إسرائيل إلى العودة إلى مفاوضات السلام التى كانت قائمة بين الطرفين. . أما عندما تلجأ حكومة نتنياهو إلى إقامة تحالف مع تركيا فتدل كافة المؤشرات على أنه موجه ضد كل من سورية وإيران والعراق. . وعندما تشير كافة القرائن إلى أن تدريبات الطيران المشتركة بين الطرفين الإسرائيلى والتركى تكشف السماء السورية أمام طائرات إسرائيل الحربية. . وعندما يتفق حبس مياه دجلة والفرات عن سورية والعراق مع الأهداف الإسرائيلية، فلا يكون ذلك أحد الخيارات بل أخطرها، والتى تستخدمها إسرائيل لممارسة الضغط الداخلى والخارجى على سورية لإجبارها على الجلوس مُرغمة إلى مائدة المفاوضات والقبول بفتات ما تتفضل عليها به حكومة نتنياهو.

وبشكل مباشر تتهم سورية بأنها تحرض عناصر حزب الله على قتال قوات الاحتلال الإسرائيلى فى الجنوب اللبنانى، وأنها تحتضن «كافة قيادات الإرهاب الفلسطينية وتسمح لها بالإقامة فى دمشق». وسلاح الإرهاب كما يرى موشيه يعلون من بين أساليب الضغط التى تستخدمها سورية ضد إسرائيل المسالمة التى لا ترى حلاّ لأساليب المقاومة التى تُمارس ضدها فى الجنوب اللبنانى الذى تحتله، أو فى الأراضى العربية المحتلة سوى أن تقوم بقلب موائد المباحثات على أصحابها واستخدام النيران المكثفة لقمعها دمويّا. حتى فى حالة اشتعال الحرب بين الطرفين سيقوم حزب الله فى لبنان بتقديم المساعدات اللازمة للقوات السورية بحيث تنشغل القوات الإسرائيلية فى جبهتين وربما فى ثلاث، إذا وقفت الحكومة المصرية، برغم اتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين، إلى جانب الحكومة السورية. . ويرى موشيه أن أمر القاهرة سيكون أكثر وضوحًا حيث يستلزم الأمر أن يقطع الطرفان علاقتهما الدبلوماسية أولاً ثم يعلنا حالة الحرب ثانية، على عكس الأمر بالنسبة لسورية وحزب الله حيث فى إمكانهما الاعتداء على إسرائيل الآمنة غدرًا وبلا إنذار. والدليل على ذلك ـ عنده ـ هو قيام النظام السورى بتصنيع غاز الأعصاب «ڤى إكس» الذى لا ينفع للوقاية منه استخدام الأجهزة العادية؛ مما كلف ميزانية دولة إسرائيل عدة ملايين من الدولارات لشراء كمامات معينة تنتجها الشركات الألمانية خصيصًا للوقاية من هذا النوع من الأسلحة البيولوچية المدمرة. . وهو يرى أن سورية لجأت إلى ذلك كوسيلة من وسائل الضغط من ناحية

ولتعويض فارق النقص بينها وبين إسرائيل على مستوى السلاحين البرى والجوى من ناحية ثانية.

أما إيران فقد حازت على القسط الأكبر من اهتمامات تقرير الشين بيت، وليس ذلك بغريب فهى من وجهة النظر الإسرائيلية دولة تسعى إلى «إقلاق العالم المتحضر كله».. ولأن الفكر السياسى الإسرائيلى لا ينظر إلى الدول العربية على أنها ضمن هذا القطاع من التصنيفات، فقد عقب موشيه قائلاً: «وكذلك هى وجهة نظر العالم العربى» لماذا؟ لأن إيران تعمل بلا كلل لإقامة نظم إسلامية موالية لها». ويضرب لذلك مثلاً بالحكومة التركية التى يراها التقرير خاضعة كلية لسيطرة إيران ودعمها المادى، ويتوسع موشيه يعلون فى حديثه الصحافى ليؤكد لقراء جريدة (هآرتس) أن يد إيران الطولى وصلت إلى الصين والفلبين والبوسنة والعديد من الدول العربية من بينها البحرين والأردن والسعودية، وأنها تسيطر على التنظيمات الإرهابية مثل الجهاد وحماس وطلائع فتح التى تعمل داخل بعض دول الشمال الأفريقى والسودان ومصر، ويؤكد من ناحية أخرى على وجود أعداد كبيرة فى السجون الإسرائيلية من عناصر التخريب الفلسطينية التى تلقت تدريبها على يد أجهزة الأمن الإيرانية للعمل من داخل الضفة الغربية وغزة.

السلطة الوطنية الفلسطينية فى رأى رئيس جهاز استخبارات شين بيت ملتزمة بعملية السلام، وهى تتمسك بها إذا رأت أن ذلك سيؤدى إلى تحقيق الأهداف التى يسعى أركانها إلى تحقيقها. أما إذا وجدوا هذه الأهداف مهددة فإنهم يسمحون للإرهاب بأن يصول ويجول فى مناطق التماس بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى محدثًا الاضطراب والفزع فى الجانب الإسرائيلى الشعبى والرسمى حتى لو كان ذلك على حساب التجمعات العربية فى الضفة وغزة اقتصاديًا واجتماعيًا وإنسانيًا.. وهو متأكد ومقتنع على حد تعبيره «من الناحية الاستخبارية» أن الرئيس عرفات قد أعطى الضوء الأخضر لأن يعم العنف الأراضى التى تحت سيطرته بسبب قيام الحكومة الإسرائيلية ببدء البناء فى مستوطنة جبل أبو غنيم، ويبدو أن استخدام مدلولات علم الاجتماع السياسى ليس قاصرًا على رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الخارجية والدفاع فى حكومته؛ فها هو رئيس الجهاز الاستخبارى الداخلى يتوقع أن يبادر الرئيس عرفات إلى وقف الإرهاب «إذا احتل الحدث الذى من أجله سمح بانطلاق شرارته مركز

الاهتمام عربيّا ودوليّا وإعلاميّا». وبرغم أن تاريخ التحقيق الصحافى الذى أجرته جريدة «هآرتس» مع موشيه يعلون هو ١١ من الشهر الجارى (مايو ١٩٩٧)، وبرغم أن رئيس الشين بيت يعلم بحكم مصادره أن الانتفاضة الأخيرة لأبناء الضفة والقطاع لازالت مشتعلة حتى الآن. . وهو أيضًا على اطلاع بأنها لاتزال تحتل اهتمام غالبية الصحف ووسائل الإعلام ومتابعتها عربيّا وعالميّا، إلا أنه لغرض فى نفسه ليس خافيًا على أحد، يحاول الإيهام بأن سياسات العنف التى سمح بها عرفات وغض الطرف عنها لم تحقق هدفها. كما أنها لم تحظ بالاهتمام الإقليمى والعالمى وبالرغم من ذلك لم تعمد السلطة الوطنية إلى وضع حد لها، وهى فى نهاية الأمر لا تؤثر فى سياسات إسرائيل الداخلية أو فى علاقاتها الخارجية؛ خاصة مع الإدارة الأمريكية.

وفى مجال التعاون الأمنى بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وَفْقَ الرؤية الأمريكية، يتوقع موشيه يعلون ألا يؤدى ذلك إلى نتائج ملموسة؛ لأن عرفات فى رأيه ليس قادرًا على التحكم فى القاعدة التحتية للإرهاب. . على عكس الإدارة الأمريكية التى ترى غير ذلك وتحاول أن تبرئ الرجل من هذا العيب؛ لأجل تحقيق تقدم فى مسار السلام المتجمد بين الجانبين منذ عدة أشهر. وعندما سأله الصحافى زئيف شيف عن تصوره لأبعاد التعاون الأمنى بين الجانبين قال بلا خجل: «أن تعمل أجهزة عرفات بكامل قوتها لمساعدة الحكومة الإسرائيلية على ضرب الإرهاب بيد من حديد، وأن نرى أصحاب الأسماء التى تتضمنها قوائمنا الأمنية جالسين خلف القضبان، وحتى يتحقق ذلك لا أستطيع أن أقول إن عرفات يعمل بجدية لأجل إقرار السلام بيننا وبينه».

من هذا المنطلق الضيق شديد العنصرية يرى التقرير أمن إسرائيل وسلامة شعبها مرتبطًا بالممر الآمن بين الضفة الغربية والقطاع رغم الحاجة الماسة إليه، ويوصى بعدم الاستجابة لمطلب السلطة الوطنية ببدء بناء مطار جوى أو ميناء بحْرى مع علمه بأن ذلك مخالف لاتفاقيات السلام بين إسرائيل والجانب الفلسطينى، ما دام لا يوجد تعاون أمنى حقيقى بين الطرفين وما دامت الأجهزة الفلسطينية لا تقوم بمكافحة الإرهاب مكافحة حقيقية.

وهو يرى أن مصر ستنحاز إلى القوى العربية إذا وقع اشتباك مسلح بين إسرائيل وسورية على سبيل المثال؛ لأنها من ناحية لن تقبل بالوقوف ساكنة ولن تسمح من

ناحية أخرى بتهميش دورها فى مثل هذه الأمور البالغة الحساسية . . وذلك انطلاقًا من وصف رئيس أركان قواتها المسلحة أن تصاعد وتيرة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى يؤثر بشكل مباشر على أمن مصر وسلامتها . وفى نفس الوقت يرى أن العلاقات الدبلوماسية القائمة بين الطرفين على فتورها ستسمح على الأقل بحساب الخطوات المصرية فى هذا الاتجاه . . فالبرغم من إصرار قيادتها على انتهاج الطريق السياسى إلا أن احتمالات «العمل العسكرى تظل واردة» .

إسرائيل تريد إقامة سلام مع نفسها فقط ؛ لأن كل من حولها إرهابيون أو متعاونون مع الإرهاب ماديّا ومعنويّا ، إسرائيل تريد السلام مع نفسها فقط ؛ لأن الآخرين لا يعرفون شروط السلام الحقيقى التى يأتى على رأسها أمن إسرائيل وسلامة شعبها ، إسرائيل تريد السلام مع نفسها فقط ؛ لأنها تريد أن تفرض هذا السلام بالقوة على من حولها ، إسرائيل تريد السلام مع نفسها فقط ؛ حتى تستطيع أن تغتاله متى تشاء فالاتفاقات والارتباطات تقيد يدها وتدفعها إلى انتهاز الفرص لشن الحروب واحتلال الأراضى واغتصاب الحقوق . . أما إذا فُرض السلام الإسرائيلى كما فرض من قبل السلام البريطانى والسلام الأمريكى ، فمن الممكن أن يتم كل ذلك بدون حاجة إلى التخطيط والترتيب لانتهاز الفرص أو دفع الآخرين للوقوع فى مصيدتها !

صحيفة القدس العربى ـ ٣٠ مايو ١٩٩٧

* * *

الاستيطان ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل

لم يكن ممكنًا أن تولد دولة إسرائيل دون أن تكون موجات الهجرة اليهودية المكثفة قد تمكنت من الاستيلاء على أرض فلسطين، ودون أن تكون قد نجحت بإمكانات الوكالة اليهودية من إقامة مجموعة من المستوطنات الداخلية والحدودية فوقها، وأسكنت فيها العدد الكافى من اليهود القادمين إليها عبر البحار. ولم يكن ممكنًا لديڤيد بن جوريون أن يفتح باب الدولة على مصراعيه فور إعلان قيامها أمام كل يهودى يرغب فى القدوم إلى الجنة الموعودة!! لولا أنه كان يقيم الركن الأهم لاستراتيچيته المستقبلية على أسس استيطانية غير قابلة للتغيير. . وهو ما تبنته حكومات إسرائيل العمالية منذ نشأتها وحتى عام ١٩٧٣، ثم قلدتها فيه وتمسكت به حكومات تحالف الليكود وآخرها حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

معركة مستوطنة جبل أبو غنيم (حار هوما) المستعرة نيرانها حاليّا بين الجانبين العربى والإسرائيلى ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، سواء على مستوى التوسع شرق مدينة القدس وما حولها، أو فى بقية الأراضى الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى، أو حتى على حساب القرى الفلسطينية الواقعة فى داخل حدود الخزام الأخضر، والتى يقطنها فلسطينيو عام ١٩٤٨ . يقول شينح فايتس الذى شغل منصب رئيس الصندوق القومى اليهودى فى كتابه «مائة عام من الاستيطان» الذى صدر فى أوائل الثمانينيات (القرن العشرون): «لا يمكن تخيل حياة مستقرة لإسرائيل ومواطنيها دون مواصلة سياسة إقامة المستوطنات فى كل شبر تصل إليه يدها، فالحاجة إلى القادمين الجدد تظل قائمة إلى عشرات السنين مستقبلاً؛ لأن عناصر الأمن والاقتصاد والتنمية لن تتحقق دونهم، والمساحة السكانية الراهنة مكتظة حاليّا بمن يعيش فوقها

وهى ليست قابلة للتوسع الرأسى؛ لذلك لابد من العمل على توسيعها أفقيّا فى كل مكان وبلا تردد ومهما كانت العقبات».

أدرك زعماء الحركة الصهيونية العالمية منذ بداياتها أهمية إقامة المستوطنات/ المستعمرات وضرورتها فوق أرض فلسطين، ليس فقط كما يظن البعض اتباعًا لنظام الجيتو الذى كان يعيش تحت ظله اليهود فى كل دولة كان لهم وجود فيها على مستوى العالم شرقه وغربه. . وليس لتعويد ساكنيها فى المستقبل على أساسيات حرفة الاستزراع والقيام بالواجبات الأمنية لحماية أنفسهم وذويهم ضد المحيط السكانى الملاصق لهم، وإنما أيضًا لتثبيت إطار الدولة التى يسعون دائبين لإقامتها وتوسيع حدودها وضمان الحد الأعلى لأمنها وأمن مواطنيها، ولو على حساب الحقوق المتوارثة للآخرين أو السيادة المُعترف بها للمحيط السكانى الملاصق. . لذلك بدأت قبل نهاية القرن التاسع عشر حركة يهودية نهمة لشراء الأراضى الفلسطينية التى كانت معروضة للبيع بسبب عدم استطاعة مُلاكها سداد الضرائب الباهظة المستحقة عليها بموجب الغرامات العثمانية المتعاقبة تحت أسماء وهمية عربية مرة وتركية مرة أخرى.

أسس مهاجرون من روسيا ورومانيا أول مستعمرة يهودية ذات طابع مستقل فوق أرض فلسطين عام ١٨٧٨ باسم «بتاح تكفا» بتمويل من جمعية أحباء صهيون، وأقيمت الثانية عام ١٨٨١ باسم «ريشون لتسيون»، وخلال الفترة من ١٨٨٢ و١٨٨٤ أقيمت ثلاث مستوطنات أخرى فى سهل الحولة باسم «روش بينا ويسود هامعلا وميشار هايردن». ولما تَعسرت ظروف يهود هذه المستوطنات الإنتاجية إما لقلة معرفتهم بأساليب فلاحة الأراضى أو لتعرضهم لغضبة السكان العرب، تعهد البارون روتشيلد بدعمهم ماليّا على أن لا يتركوا المستوطنات التى يعيشون فيها لأى سبب وتحت أى ضغط سواء كان العوز أو الموت.

ظهرت الخلافات بين سكان الأرض العربية فى فلسطين وأبناء المستعمرات اليهودية، وتطور الأمر إلى مواجهات بالسلاح بسبب النزاع على الحدود التى تفصل بين الطرفين، وأيضًا بسبب الماء والمرعى. وعلى الرغم من ذلك زاد عدد اليهود المستوطنين عام ١٩١٥ إلى ٨٢ ألف نسمة، وبلغت مساحة الأراضى التى فى حوزتهم ٣١٨ ألف دونم. وجاء الانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية ليزيد الموقف

اشتعالاً، فبينما كانت المواجهة بين الطرفين العربى واليهودى حتى ذلك الوقت تضع القلة اليهودية فى موقف صعب لا يُنبئ بأى تحسن فى مجال خطط الاستيلاء على مزيد من الأراضى بالشراء أو بالخديعة أو حتى على مستوى الاستقرار والهدوء داخل المستعمرات وما حولها، جاء الانتداب البريطانى ليقف مع الأقلية اليهودية مناصراً ومعززاً، وفى بعض الأحيان مكبلاً اليد العربية التى تقاوم سلميّا وترفض بيع أراضيها أو القبول بالتعويضات المالية، وفى أحيان كثيرة معاونًا للجماعات اليهودية فى أعمالها العدوانية التى اتسمت بالخسة ضد السكان العرب لاسيما كبار السن والسيدات والأطفال.

نجم عن هذا الوضع مُصادمات دامية بين الطرفين نذكر منها انتفاضة عام ١٩٢٢ التى راح ضحيتها ١٣٣ مستعمراً يهوديّا، وجرح وأصيب ضعف هذا العدد فى حوادث متفرقة شملت جميع أماكن التجمعات السكانية اليهودية فى ذلك الوقت.. وفى عام ١٩٣٠ اضطرت بريطانيا فى ظل تردى الأوضاع الأمنية فى فلسطين إلى إصدار كتابها الأبيض الذى قيد على الورق فقط مخططات اليهود للاستحواذ على الأراضى العربية، لأن سلطات الانتداب أغمضت عينيها عن مخطط العصابات اليهودية بالاعتداء على الأراضى العربية وترويع سكانها لتطردهم خارجها أو تقوم بقتلهم إن أبدوا أى نوع من أنواع المقاومة.

عندما طرح فى عام ١٩٣٧ اقتراح تقسيم أرض فلسطين بين الجماعات اليهودية المغتصبة وأصحاب الأرض الأصليين على أن تستبعد الأراضى التى لا يوجد فوقها مستوطنات من القسمة اليهودية، أدرك القائمون على أمر النشاط الاستيطانى اليهودى أن مخططات شراء الأراضى لم تحقق هدفها بعد.. لذلك عمدوا إلى تفريغ هذا الاقتراح من محتواه وهو موقف تغير كلية بعد ذلك بما يزيد قليلاً عن عشر سنوات عندما قبلوا بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة، والذى أعلن فى ضوئه فى منتصف شهر مايو عام ١٩٤٨ إقامة دولة إسرائيل على الرغم من أنه لم يمنحهم سوى أقل من نصف مساحة أرض فلسطين التى كانت واقعة تحت سلطة الانتداب البريطانى؛ لأنهم استطاعوا خلال الفترة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٨ أن يحققوا الأهداف التالية:

١ ـ إقامة الكثير من الحلقات السكانية التى تربط بين المستعمرات المبعثرة فوق الأراضى العربية.

٢ ـ النفاذ عن طريق القوة المسلحة إلى المناطق الفلسطينية التى لم يكن لهم فيها وجود مثل الجليل الغربى ومنطقة الخليل والنقب.

٣ ـ زيادة الدعم المادى الذى يُقدم للمستوطنين حتى لا يهاجروا إلى أماكن أخرى، أو يضطروا إلى بيع معداتهم كما حدث فى الكثير من الأحوال.

٤ ـ تعزيز المستعمرات بعناصر من أفراد العصابات اليهودية مثل قوات الهاجانا للدفاع عن سكانها، حتى تكون المستعمرة جاهزة فور استكمالها للدفاع عن نفسها.

وفى ظل القيود الهشة التى وضعتها سلطات الانتداب البريطانى، وعلى الرغم من شراسة المقاومة الفلسطينية التى بلغت ذروتها بين عامى ١٩٣٦ و١٩٣٩، استمر استحواذ اليهود على أراضى فلسطين مما ساعدهم على إقامة مجموعة أكبر من المستعمرات التى جعلت تحت يدهم قبل منتصف مايو ١٩٤٨ أكثر من مليون وثمانمائة ألف دونم من الأراضى تتحكم فيها ٣٠٢ مستعمرة، مع أن عددهم فى ذلك الوقت لم يكن يتعدى ٦٥٥ ألف مهاجر، وهو رقم يقل قليلاً عن أعداد الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق الأصليين.

فيما أعقب ذلك من سنوات، سارت سياسات الدولة الإسرائيلية فى اتجاهين يكمل كل منهما الآخر. . الأول: فتح الباب على مصراعيه أمام يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل واستجلاب الأغنياء منهم وأصحاب المؤسسات فى كل مكان من العالم للمساهمة عن طريق التبرعات فى توطين القادمين الجدد، وتحسين أوضاعهم المعيشية فى ظل تدنى إمكانات الدولة الحديثة النشأة، مما ساعد على زيادة عدد سكانها فى عامين فقط بنسبة الضعف. . الثانى: اقتلاع أبناء المجتمع الفلسطينى من المدن والقرى التى أصروا على البقاء فيها لأكثر من نصف قرن، مما ساعدهم من ناحية على تشريد حوالى ٧٠٠ ألف فلسطينى وتحويلهم من أصحاب حق إلى لاجئين، وأتاح لهم من ناحية أخرى نقل حق التصرف فى أراضيهم وممتلكاتهم الزراعية والعقارية إلى سلطة الدولة والبدء فى توزيعها على اليهود الإسرائيليين القُدامى والجدد.

ساعدت عمليات استيعاب المهاجرين الجدد على تحويلهم إلى السكنى فى مستوطنات وقرى العمل التى عرفت باسم «معاروف»، للعناية بأشجار الزيتون التى تركها أصحابها وراءهم تحت وطأة استخدام القوة. وعلى مدى السنين تحولت هذه المستوطنات/ المستعمرات بسبب الدعم المادى الذى كان يأتى إلى حكومة إسرائيل من الخارج، من خيام إلى أكواخ من الصفيح وإلى أكشاك خشبية ثم إلى منازل من الطوب. كما اتسعت الخدمات التى يحصل عليها سكانها، فبعد أن كانت تفتقد فى بدايتها إلى المياه والكهرباء والصرف الصحى والخدمات الطبية أصبحت تلقى الاهتمام الواجب من الدولة بغض النظر عن نوعية الحزب الحاكم.

تحول طرد السكان العرب من أماكن معيشتهم داخل دولة إسرائيل إلى مهمة تقوم بها لجنة حكومية مختصة تضع خطة لبناء القواعد العسكرية أو الأمنية للخلاص منهم ونقلهم إلى أماكن أخرى. وكان ذلك يتم وفق مخططات مدروسة لإحلال مستوطنين محلهم من ناحية ولعزلهم سياسيّا واجتماعيّا من ناحية أخرى، حتى إن أمر الترحيل أصبح يصدر من المسئول العسكرى عن القرية أو المدينة العربية المستهدفة. ونتج عن تلك العملية أن تقطعت أوصال التجمعات السكانية العربية التى بقيت فى فلسطين بعد عام ١٩٤٨ وضاعت معالمها الجغرافية والديموجرافية وأصبح هناك خط واضح يربط بين المستعمرات والتجمعات السكانية اليهودية فوق الأراضى العربية خاصة التى احتلت بعد عام ١٩٦٧ .

العملية الاستيطانية كانت تمثل لب الوجود الإسرائيلى فى فلسطين قبل إقامة الدولة؛ لأنها الحقيقة الوحيدة التى تمثل هذا الوجود، وبعد إقامة الدولة لم يعد هناك اختلاف جوهرى بين حزب إسرائيلى وآخر فى نظرته إلى الاستيطان تخطيطًا وتنفيذًا انطلاقًا من أن ما تفعله إسرائيل فوق أرض فلسطين هو حق تاريخى لا يمكن أن ينازعها فيه أى طرف آخر. وإذا كان الاستحواذ على الأرض والحصول على الدعم المالى واستقدام المهاجرين هو هدف استراتيجى لإقامة الدولة قبل عام ١٩٤٨، فقد ظل هذا المثلث هو المحرك لسياساتها بعد اتفاقيات السلام التى وقعتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف أن تتسلم هذه السلطة فى نهاية المطاف مجموعة من الكانتونات المتباعدة المحاطة بطرق التفافية تجعل إدارتها لها مقيدة؛ لأنها تقع داخل دوائر جغرافية صغيرة ومرتبطة دائمًا بإسرائيل.

عندما تسلم نتنياهو المسئولية فى مايو الماضى (١٩٩٧) كانت توجد فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٣٥ مستعمرة، وكان حزب العمل يخطط لمضاعفة هذا العدد من التجمعات السكانية اليهودية؛ بحيث يمكنها استيعاب مائة ألف مهاجر فى غضون أربع سنوات. وعلى النهج نفسه قرر تحالف الليكود رفع الحظر عن بناء المستعمرات وشكل لجنة للإشراف على ذلك من أكثر وزرائه تشدداً: وزير الدفاع إسحق موردخاى ووزير البناء والأشغال العامة مائير بوروش، ووزير البنية التحتية والأشغال أرييل شارون.

فى أغسطس الماضى (١٩٩٦) أعلنت اللجنة عن خطة استيطانية فى قطاع غزة والضفة ذات ثلاث مراحل، تقوم الأولى على إسكان عشرة آلاف نسمة فى ٣٠٠ شقة خالية منتشرة فى مختلف أرجاء الأراضى الفلسطينية المحتلة.. وتعتمد الثانية على الموافقة على تنفيذ خطط بناء سبق أن وضعتها حكومة العمال السابقة.. أما الثالثة فهى ما أطلق عليه نتنياهو «مفهوم التكتل»، ويقصد به إقامة تجمعات سكانية جديدة على امتداد ما هو قائم فعلاً من مستوطنات/ مستعمرات واستكمال مجموعة الطرق الالتفافية التى سبق أن قامت الحكومة السابقة بشقها، إلى جانب إقامة مجموعة من الطرق الجديدة المماثلة.

ولا تعتمد هذه المرحلة على تقوية التواصل بين التجمعات السكانية اليهودية عن طريق بناء المساكن فقط، وإنما تعتمد أيضًا على إقامة المبانى ذات الطابع اليهودى مثل المراكز التجارية والمناطق الصناعية والأماكن الترويحية والمنتجعات؛ وبذلك تضمن إسرائيل التطابق والتناسق بين أوجه الوجود السكانى الاستيطانى وغيره من أنواع الوجود الأمنى والعسكرى فوق الأراضى التى ستُقرر مستقبلاً أنها لن تنسحب منها بسبب الحاجة الفعلية إليها عندما تصل فى مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية إلى مرحلتها النهائية.

وإذا كان اتفاق أوسلو يقضى من وجهة نظر الجانب الفلسطينى بعدم جواز التوسع فى إنشاء المستوطنات طيلة مرحلة التفاوض بين الجانبين، فإن الاتفاق نفسه ينص من وجهة نظر إسرائيل على حقها الكامل فى التصرف فى أراضى الدولة بالكيفية التى تراها مناسبة. لذلك ليس مستغربًا أن ترتكز مراحل الاستيطان الثلاث التى أشرنا إليها

على ما يعرف فى اتفاقيات أوسلو ١ و٢ بالمنطقة (ج)؛ حتى يتوافر لقوات الجيش الإسرائيلى ممرات وطرق تتيح لها إحكام سيطرتها على أراضى الضفة والقطاع وتوفر لها فرص اختراقهما وقتما تشاء لملاحقة من تشاء تحت شعار حماية المستوطنات/ المستعمرات وسكانها، ذلك الحق الذى نصت عليه اتفاقاتها السابقة مع الجانب الفلسطينى وستنص عليه اتفاقاتها القادمة معه.

مجلة الأمة ـ العدد الأول ـ يونيو ١٩٩٧

* * *

obeikandl.com

الأصولية اليهودية: مشروع حرب بلا نهاية

لقد استطاع المتطرفون اليهود أن ينظموا صفوفهم داخل المجتمع الإسرائيلى وأن يفرضوا شروطهم على الحكومات المتعاقبة وأن يتدخلوا فى الأمور التى لا تخضع للمرجعية الدينية، وإذا سيطروا على الحكومة الإسرائيلية القادمة، أيّا كانت انتماءاتها فليس من المستبعد أن تتخلف مسيرة السلام خطوات إلى الوراء وأن تعود المنطقة إلى حافة الحرب مرة ثانية.

قبل أن تنتظم مظاهرة الأصوليين اليهود فى إسرائيل يوم الأحد ١٤ فبراير الماضى (١٩٩٩) والتى قيل إن عدد المشاركين فيها بلغ حوالى ربع مليون مؤيد للتشدد الدينى داخل إسرائيل، تنبأ شاحر إيلان فى صحيفة «هآرتس» قبل ذلك بأربعة أيام بأن التعنت الأصولى ضد ما يصفه الحاخامات بديكتاتورية المحكمة العليا سيؤدى حتمًا إلى زيادة الهوة بين المتدينين والعلمانيين كما سينعكس سلبًا على علاقات إسرائيل المستقبلية مع العرب بعامة والفلسطينيين على وجه الخصوص. . ويبدو أن هذا التنبؤ صحيح إلى حد كبير؛ حيث إن نجاح المظاهرة وإقبال الأعداد الكبيرة على المشاركة فيها دعا الحاخام مناحيم بوروش (الزعيم التاريخى للمتشددين اليهود) إلى التأكيد على استعداد المتدينين اليهود للجوء إلى القوة، إن لم تقتنع المحكمة العليا بالكف عن التدخل فى الشئون الدينية، فى نفس الوقت الذى طالب فيه حكومة إسرائيل بأن تأخذ فى الاعتبار رغبات مئات الألوف من الذين نزلوا إلى الشوارع، وإلا فعليها أن تواجه وحدها وعلى مسئوليتها ما سيقع من كوارث.

الخلاف بين الأصوليين والعلمانيين فى المجتمع الإسرائيلى ليس حديث عهد بل يرجع إلى ما قبل قيام الدولة بعد اغتصابها للأرض العربية فى فلسطين، فقد أجل إلى

حين الانتهاء من حصد نتائج الإرهاب والطرد التى مارستها العصابات الصهيونية ضد أصحاب الأرض الشرعيين . . وفى ضوء هذا الحصاد وافق بن جوريون على إعفاء شباب الحريديم «اليهود الذين يتقون الله» المنتظمين فى الدراسات الدينية من الخدمة العسكرية تطبيقًا لما جاء فى التوراة بهذا الخصوص، بينما قام فى نفس الوقت بفرض التجنيد الإجبارى على جميع فئات المجتمع، لتعزيز الولاء المفقود للنظام العنصرى وضمان توحد أفراده معًا لحماية مستقبل الدولة الوليدة.

وعلى امتداد الخمسين عامًا الماضية لم تتوحد دولة إسرائيل إلا فى مواجهاتها وحروبها ضد العرب. ويشهد الجميع بانقسام مجتمعها على نفسه سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيًا وثقافيّا ودينيّا وإثنيّا. وليس من قبيل المبالغة القول إن الكثير من التقارير التى تصف حالة المجتمع الإسرائيلى، تؤكد أن العديد من اليهود العلمانيين القاطنين بمدينة القدس يفكرون فى الرحيل عنها؛ لأن نمط الحياة فيها يتجه إلى المزيد من التوتر والحدة بسبب التعاليم الأرثوذكسية التى تحاول الجماعات اليهودية الدينية أن تفرضها عليهم، ولا عجب فى هذا إذا علمنا أن مبادئ قانون الدولة العبرية التى ترفع شعار الديمقراطية تُعرف اليهودى بتعابير دينية لا يمكن الحيدة عنها أو التخفيف منها أو حتى التفكير فى التقليل من سطوتها. وعلى الرغم من أن غالبية اليهود من سكان إسرائيل ليسوا أرثوذكس إلا أن كافة قوانين الأحوال الشخصية تخضع لسلطان القضاء الدينى الذى يحرم الزواج والطلاق وَفْقَ القواعد المدنية.

وهنا تكمن مبررات رؤية العلمانيين لتفاقم نفوذ الأصوليين الدينى فى إطاره السياسى، من منطلق أنه يسمح للمؤسسة الدينية باستغلال ما تدعيه من حقوق سماوية لتحقيق أغراض سياسية دنيوية. وهذه الرؤية صحيحة إلى أبعد مدى حيث تسيطر الأحزاب الدينية التى تضم الأرثوذكس والمتدينين القوميين على ٢٣ مقعدًا من مقاعد الكنيست الحالى البالغ عددها ١٢٠ مقعدًا، على الرغم من محدودية المنتمين إليها بالقياس إلى العلمانيين المرتبطين بأحزاب غير دينية، ويقف وراء ذلك تأثير هذه الأحزاب القوى على شرائح المجتمع التى تتبنى توجهاتها دون أن تكون من بين أعضائها. . وقد ساعدها على ذلك النظام الانتخابى الإسرائيلى الذى يقوم على التمثيل النسبى، حيث لا يتحقق لأى من الأحزاب السياسية الكبرى الغالبية المطلقة مما

جعلها (أى الأحزاب الدينية) تتحكم فى ميزان القوى الحاكمة سواء كانت ليكودية أو عمالية بفرض شراكتها السياسية التى أصبح من غير الممكن الاستغناء عنها عند تشكيل أى حكومة.

وبذلك أصبح من الطبيعى أن تستجيب الأحزاب غير الدينية لمطالب الأحزاب الدينية للحفاظ على كرسى الوزارة، كما أصبح رؤساء الوزراء من أمثال بنيامين نتنياهو ينصاعون لمطالبهم وضغوطهم حفاظًا على السلطة.. من هنا جاء استغلالهم لجو الانتخابات العامة التى ستشهدها إسرائيل يوم ١٧ مايو القادم (١٩٩٩) لإعلان ثورتهم التى لن تهدأ بعد مظاهرة يوم ١٦ الحالى (مارس) ضد محكمة العدل العليا، لإثنائها عن جملة القوانين والقرارات التى أصدرتها، والتى تراها هذه الأحزاب تدخلاً صارخًا فى شئونها، مثل:

(أ) قانونية ضم ممثلين إصلاحيين وتقليديين لعضوية المجالس الدينية فى المدن الإسرائيلية والعربية، جنبًا إلى جنب مع ممثلى الأحزاب والجماعات الأرثوذكسية.

(ب) تأييد قانون العمل المعمول به فى كل إسرائيل من حيث إنه لا يمنع حق أصحاب المحلات التجارية من فتحها يوم السبت من كل أسبوع، إن أرادوا ممارسة أنشطتهم وَفْقَ قوانين الدولة التى تنظم هذه الأنشطة.

(ج) ضرورة التفكير خلال سنة فى إلغاء قوانين إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، لما يمثله ذلك من تفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

(د) أحقية من اجتاز تهويدًا إصلاحيًا أو من سافر إلى الخارج للتهود أن يسجل كيهودى فى سجلات وزارة الداخلية، دون انتظار للحصول على تصريح بذلك من الحاخامية العليا.

تعكس قوة نفوذ الأحزاب الدينية فى إسرائيل سياسيًا واجتماعيًا سعيها الدءوب إلى فرض نمط حياتى محدد على المجتمع المدنى، يخشى منه العلمانيون من مثقفين وسياسيين فى داخل إسرائيل وخارجها، ليس فقط من تزايد الشرخ الذى يعانونه وإنما أيضًا من بوادر عودة الانغلاق اليهودى الذى لازم الشخصية اليهودية طوال حياتها

ماعدا العقود الأخيرة من تاريخها المعاصر. وهم يشيرون فى هذا الخصوص إلى مجموعة من النتائج المتوقعة:

أولاً: على المستوى الداخلى

- أن يزداد تحول الدولة إلى مجتمع دينى مغلق متعصب لا يأمن فيه غير الأرثوذكس على أنفسهم؛ لأن الحريديم سيكفرونهم؛ لأنهم لا يتبعون تعاليم التوراة أو تقاليد الدين اليهودى.

- تعويق انصياع القوات المسلحة لأوامر قادتها لأنهم غير دينيين، ولأن أوامرهم ليست نابعة من الأصول التوراتية أو اتهامهم هم أيضًا بالخيانة.

- منع تدريس العلوم التطبيقية لأن دراسة التوراة تعلو على مثل هذه الدراسات.

- ازدراء المحاكم المدنية وعدم الاعتراف بها أو بما تصدره من أحكام لأنه مناقض لتعاليمهم.

ثانيًا: على المستوى الخارجى

- تزداد مناهضتهم لعملية السلام على كافة المستويات باتهامهم كل من يقدم عليها بخيانة أصوله التوراتية الدينية، وإهدار حقوق الشعب اليهودى التاريخية.

- فرض الوصاية التوراتية على أى أرض كان لليهود صلة أو علاقة عضوية أو معنوية بها، والمناداة بضمها إلى أرض إسرائيل الكبرى سلمًا أو حربًا.

اللافت للنظر أن أيًا من أقطاب الأحزاب السياسية المتنافسة فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة، لم يشارك فى المسيرة العلمانية التى طافت بشوارع القدس فى نفس التوقيت مُعلنة موقفها المعارض للمظاهرة الدينية، القائم على أحقية الحياة فى إسرائيل للجميع دون تفرقة وعلى ضرورة فصل الدين عن الدولة.. وهذا الموقف جعل معظم المراقبين ينظرون إلى تقاعس السياسيين من زاوية أنه يعبر عن استعداد مبدئى لتبنى الأفكار الدينية التى تنادى بها هذه الأحزاب، كما يشير إلى استعداد كل زعيم لمناهضة مواقف الآخرين واستغلالها انتخابيًا فيما لو بدر من أى منهم ما يدل على اختلاف ـ ولو طفيف ـ مع ما يطالب بها أركان الأرثوذكسية فى إسرائيل.

لقد استطاع الحريديم على قلتهم أن ينظموا صفوفهم داخل المجتمع الإسرائيلى، وأن يفرضوا شروطهم التى تخضع للمرجعية الدينية. وإذا سيطروا على الحكومة الإسرائيلية القادمة أيّا كانت انتماءاتها فليس من المستبعد أن تتخلف مسيرة السلام خطوات إلى الوراء، وأن تعود المنطقة إلى حَافَةِ الحرب مرة ثانية!

صحيفة العرب- ٩ مارس ١٩٩٩

* * *

obeikandl.com

التوافق السورى المصرى يثير حفيظة الإسرائيليين

مساء الثلاثاء الأول من الشهر الحالى (يونيه ١٩٩٩) قطعت قناة التلفزيون الإسرائيلى الثانية برامجها المعتادة بشكل دراماتيكى، وبث مذيعها على مشاهديها خبراً عاجلاً جاء فيه أن ثمة إشاعة قوية تؤكد نقل الرئيس السورى حافظ الأسد إلى المستشفى بسبب مشاكل فى القلب، وعندما طلب المسئولون عن قطاع الأخبار فى القناة من أهارون برنياع مراسل التلفزيون المتخصص فى الشئون العربية التعليق على الخبر، قال: «إن الحديث كله يدور حول إشاعة». ولم يحاول أن يقطع بصحة الخبر ولكنه تحوط له فأضاف: «من الخير عدم استباق الأحداث خاصة فيما يتعلق بالرئيس السورى».

لا أحد ينكر أن بث الخبر أشاع نوعًا من القلق على مستوى العالم لما تتمتع به سوريا من مكانة على المستويين الإقليمى والعالمى، لكن تصرف دمشق المدروس جاء فائقًا على ما وقع من بلبلة، بحيث وصف معلقون من وكالات أنباء ومعلومات عالمية ما وقع بأنه «زوبعة فى فنجان»؛ فلم يهبط الجهاز الإعلامى السورى إلى مستوى الإسفاف الإسرائيلى ولم تصدر عنه بيانات شجب ونفى متشنجة، وكل ما فعله هوالإعلان عن البرنامج الاحتفالى الذى أعد مسبقًا لولى العهد السعودى الأمير عبدالله الذى بدأ زيارته الرسمية إلى دمشق فى اليوم التالى، وذلك بالإشارة إلى حفل العشاء الذى سيقام تكريمًا للضيف الكبير خلافًا للنهج الرئاسى الذى درج على عدم الإشارة إلى مثل هذه التفاصيل قبل وقوعها.

ما قام به التلفزيون الإسرائيلى ليس المرة الأولى ولن تكون الأخيرة؛ لأن وسائل الإعلام الإسرائيلية على كافة مستوياتها لا تدخر وسعًا كلما وجدت الفرصة سانحة لكى تدس أنفها فى كل ما يتعلق بالعالمين العربى والإسلامى بلا أدنى مراجعة أو

تقدير، وفيما يتعلق بالنظام السورى بالذات فهناك ما يمكن وصفه بتعمد «الإساءة والتضليل والادعاء» على أمل زعزعة أمنه واستقراره وتفتيت صمود أفراد شعبه. أما هذه المرة فقد أضيف إلى ذلك محاولة إفساد جو العلاقات الصافية بين القاهرة ودمشق، على أمل أن تحقق حكومة نتنياهو عدة أهداف بضربة واحدة قبل أن يسدل الستار على إهدارها لفرص السلام طوال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث لاحظ المراقبون إسناد تفاصيل الخبر إلى مصادر مصرية لم تعلن قناة التليفزيون الإسرائيلى عن كنهها! وليس من شك أن من بين هذه الأهداف:

١- التأثير السلبى على العلاقات المصرية السورية التى تسير منذ سنوات فى إطار من التنسيق والتعاون والمساندة، والتى حققت العديد من النجاحات بين البلدين فى أكثر من مجال على الرغم من وجود اختلاف مشروع حول بعض النقاط.

٢- عزل الدور المصرى ولو مؤقتًا عن فاعلية التجاوب مع متطلبات العمل العربى المشترك تحت تأثير الخلاف بين القطرين العربيين الكبيرين.

٣- تعميق الخلاف العربى حول انعقاد القمة العربية سواء كانت خماسية أو كاملة للاتفاق على شكل سياسى متقارب للتعامل مع حكومة إسرائيل الجديدة، فبدلاً من أن يكون التركيز فى المرحلة الحالية حول التوفيق بين وجهتى النظر السورية الفلسطينية، يتجه الجهد العربى نحو حل الخلاف المستجد بين القاهرة ودمشق.

٤- الإيحاء بقابلية النظام السورى للتفكك فى ظل غياب قيادته الحالية.

٥- التمهيد لعمليات عسكرية فى الجنوب اللبنانى تحت شعار أن التحالف بين بيروت ودمشق أوشك على التفسخ.

٦- توريط حكومة باراك فى عمليات توحى ظاهريّا بالحفاظ على أمن البلاد، يصبح من الصعب عليها التخلص من نتائجها مستقبلاً.

واتساقًا مع الموقف السورى المتعقل، وصف وزير الخارجية المصرية عمرو موسى ما أقدم عليه التلفزيون الإسرائيلى بأنه: «تضليل ومحاولة للوقيعة مرفوضة تمامًا من جانب الحكومة المصرية». وأكد أنه عندما سافر يوم السبت ٢٩ مايو الماضى (١٩٩٩) إلى دمشق حاملاً رسالة من الرئيس حسنى مبارك إلى أخيه الرئيس حافظ الأسد

«شاهده فى صحة جيدة»، وأضاف أنه تم استدعاء الملحق الإعلامى الإسرائيلى فى القاهرة لإبلاغه رسميّا أن مثل هذا الأسلوب غير مرغوب ولا مقبول فى التعامل بين البلدين. ويزيد من صحة هذه المعلومة أن الرئيس السورى التقى قبل أيام ماراتينوس المبعوث الأوروبى لمهمة السلام فى الشرق الأوسط، كما التقى قبله بالعاهل الأردنى الملك عبدالله الثانى.

أما صحيفة هآرتس الإسرائيلية فقد وصفت فى عددها الصادر يوم ٢ من الشهر الجارى (يونيه) ما سمعه مشاهدو قناة التليفزيون الثانية بأنه يمت بصلة وثيقة إلى ما يمكن وصفه بـ«معلومات شديدة الخصوصية لا أحد غير أطباء الرئيس السورى يمكن أن يطلع عليها مهما كانت علاقة دمشق وطيدة بالمسئولين المصريين». وقال كاتب التحليل السياسى تسفى برئيل إن ما وقع مساء الأول من يونيو ليس الخطأ الأول فى حق الرئيس السورى منذ عام ١٩٨٢، فإلى جانب الكم الهائل من الإشاعات والادعاءات «قام موشيه ماعوز الأستاذ بالجامعة العبرية بنشر كتاب عام ١٩٨٨ عن السيرة الذاتية لحافظ الأسد، سرعان ما نَفى غالبية ما جاء فيه من معلومات باتريك سيل الصحفى البريطانى الذى يُعد مصدر ثقة لكل ما يتصل بالنظام السورى ومؤسسته الرئاسية».

وفى اليوم التالى قال شافى غيابى فى مقال له نشرته صحيفة معاريف إن الأمر غير المسموح به فى مثل هذه الأحوال أن «تتحول الإشاعة إلى خبر عاجل يتم بثه بالكيفية التى أذيع بها ليتحول إلى مستوى النبأ الصحفى الهام جدّا الذى يبرر قطع إرسال البرامج العادية لإذاعته». وللتدليل على عدم تحقيق إذاعة النبأ لهدفه الأساسى قال غيابى إن أجهزة الأمن الإسرائيلية تعاملت معه بنوع من الشك؛ حيث وصف مسئولون أمنيون عن الملف السورى الأمر بأنه: «هراء لا يمكن الاعتماد عليه فى تقييم مثل هذه الأمور الشديدة الحساسية».

الملفت للنظر أن بعض أجهزة الإعلام الإسرائيلية أوحت من طرف خفى بأن هيئة الإذاعة البريطانية «بى بى سى» هى المصدر الأساسى للخبر، مما جعل المسئولين عن الفترة المسائية لليوم الأول من يونيو يراجعون كافة الأخبار التى وردتهم من جميع المصادر بما فى ذلك نشرات الاستماع السياسى لكافة الإذاعات حول العالم التى

تتواصل على مدار الساعة، ولما ثبت لديهم فساد هذا الادعاء أهملوا الأمر كلية حتى لا يقدموا لمراكز الإعلام الإسرائيلى ما يمثل مادة خصبة للتداول.

لا يكاد يمر أسبوع إلا وتعرف الإشاعات عن الزعامات والقيادات العربية والإسلامية طريقها إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية خاصة الصحف، التى تتبنى مثل هذه الأقاويل وتروج لها وتفسح لها أكبر قدر من صفحاتها لتحليلها والتنبؤ بما سيترتب عليها من تغيرات وتحولات.

وآخر هذه الأكاذيب التى نشرت يوم ٢٥ من الشهر الماضى (مايو ١٩٩٩) كان حول الرئيس ياسر عرفات الذى لم تكتف الصحف الإسرائيلية بنشر خبر وفاته، بل ادعت بهتانًا: «أن مقربيه ومستشاريه أخفوا النبأ عن الشعب الفلسطينى خوفًا من نشوب حرب أهلية بين أجنحة السلطة الفلسطينية الطامعة فى الوثوب إلى كرسى خلافته» وقام الرئيس عرفات بدحض هذه الإشاعة بطريقة عملية؛ حيث قام بدعوة مجموعة كبيرة من الصحافيين لمرافقته فى جولة على الأقدام على طول شاطئ غزة.

صحيفة الزمان - ١٥ يونيو ١٩٩٩

* * *

باراك : طـريق رابيـن لا يكفى

بعد قيام إيهود باراك بتقديم أعضاء حكومته إلى الكنيست الإسرائيلى وأدائه اليمين الدستورية يوم الأربعاء الماضى، أعلنت المتحدثة باسمه أنه سيجرى مباحثات تمهيدية مع كل من الرئيس حسنى مبارك والرئيس ياسر عرفات والملك عبدالله الثانى، قبل أن يتوجه فى منتصف الأسبوع الحالى إلى واشنطن لمباحثات مماثلة مع الرئيس كلينتون.

مثل هذه اللقاءات لا تعنى استعداداً تفاوضيّا يمكن أن تُحسب أبعاده وتُحصى نتائجه بين إسرائيل وهذه الأطراف، بقدر ما تمثل تعارفًا تمهيديّا بينها وبين رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد الذى عرفوه من قبل معارضًا ثم مرشحًا، وعليه بعد فوزه أن يناقش معهم الخطوط العريضة التى يرى أنها تقرب وجهات النظر بينه وبين كل طرف منهم، فى ضوء العلاقات الثنائية التى تربط إسرائيل بهذه الدول. فلا يكفى أن يتم الحكم عليه من واقع ممارساته لدوره كزعيم للمعارضة أو من خلال برنامجه الانتخابى، وإنما يجب أن تتم عملية الاقتراب من أفكاره واستعداداته من واقع عرض فلسفته فى إدارة شئون الحكم على الآخرين؛ لأن هذه الفلسفة فى النهاية هى التى ستحدد شكل العلاقات بين إسرائيل الدولة والدول الأخرى خاصة إذا كانت هذه المجموعة المنتقاة من العواصم العربية إلى جانب واشنطن تمثل ثقلاً له وزنه، سلبًا أو إيجابًا فيما يتعلق بالعملية السلمية فى المنطقة.

يُضاف إلى ذلك تجربة هذه الأطراف على وجه التحديد مع سلفه نتنياهو الذى غدر بها جميعًا وأساء إليها جميعًا، مما دفعها بلا تردد إلى تهميش علاقاتها بإسرائيل كما فعلت الحكومتان المصرية والأردنية، وإلى تجميد دفعها لخطوات السلام كما فعلت السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى تعمد اللامبالاة كما فعلت الإدارة الأمريكية، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار وجهات نظر غالبية المراقبين الدوليين التى تؤكد أن ردود أفعال

هذه المجموعة من الدول كما أشرنا إليها وكما رصدتها العواصم العالمية (حيال سياسات نتنياهو العنصرية) ساهمت إلى حد كبير فى ابتعاد الناخب الإسرائيلى عنه فى الانتخابات الأخيرة مما أدى إلى سقوط تحالف الليكود وإلى انسحابه هو شخصيّا ولو مؤقتًا من الحياة السياسية . . من هنا جاء الاهتمام الإقليمى والعالمى بأول مؤتمر صحفى عقده باراك يوم الجمعة الماضى فى الإسكندرية بعد جلسة مفاوضاته مع الرئيس المصرى حسنى مبارك، ليس فقط لأنه يمثل أول إطلالة له خارج بلاده على العالم وإنما لأن وزن مصر وقيادتها السياسية يمثلان حجر الزاوية والاستقرار فى المنطقة . . ولأن باراك يعلم حقيقة العلم أن كل ما أدلى به فى هذا المؤتمر سيؤخذ بعين الاعتبار أولاً على المستوى المصرى والفلسطينى والأردنى والأمريكى، وثانيًا على مستوى الأطراف الأخرى المشاركة فى العملية السلمية خاصة سوريا ولبنان .

أعلن المراقبون أن وعود باراك باقتفاء أثر رابين تُعد امتدادًا لبرنامجه الانتخابى من ناحية ولنوعية الاشتراطات التى وضعها أمام الأحزاب الدينية والعلمانية التى وافقت على المشاركة فى تشكيل وزارته من ناحية ثانية . كانت خطى رابين فى اتجاه السلام، كما يعرفها الجميع، تقوم على إعطاء أقل القليل والحصول على أكثر الكثير من خلال التحريك المستمر لخطوات السلام ولو بخطى غير ملحوظة العمل، وفى نفس الوقت على دمج إسرائيل مع الدول العربية القريبة والبعيدة من خلال المؤتمرات المتعددة الأطراف التى تختص بالنظر فى نوعية واحدة من العلاقات .

لذلك حرص باراك من خلال مؤتمر الإسكندرية الصحفى على تأكيد ثلاث نقاط على جانب كبير من الأهمية :

الأولى : أنه لن يبنى مستوطنات جديدة، وفى نفس الوقت لن يَفك أو يهدم مستوطنات قائمة .

والثانية : أنه لن يضر أبدًا بأمن إسرائيل وسلامتها .

والثالثة : أنه سيظل رجلاً مقاتلاً ما بقى له من عمر .

يهمنا وَفْقَ هذه البدايات أن نشير إلى مجموعة من النقاط الهامة التى نرى أنها تمثل فاصلاً استراتيجيّا بين مرحلتين : مرحلة كان يمثلها إسحق رابين وشيمون بيريز ومرحلة سيمثلها إيهود باراك وبينهما فترة حكم كان على رأسها بنيامين نتنياهو :

١- إن السلام والاستقرار فى المنطقة لا يرتكزان فقط على أمن إسرائيل وسلامة شعبها؛ فدول الشرق الأوسط وشعوبها متساوون فى هذا المطلب. . وإذا أصرت حكومة إسرائيل على أن يكون أمنها فوق الجميع وعلى حسابهم، فلن يتحقق لها لا الأمن ولا الاستقرار الذى تنشده مهما طال أمد الصراع.

٢- إن موقف المتطرفين اليهود من تجربة إسحق رابين السلمية على محدوديتها، لم يحقق لإسرائيل الاستقرار بعد اغتياله، لا على المستوى الداخلى ولا على المستوى الخارجى.

٣- إن تجربة المؤتمرات المتعددة الأطراف بلا تقدم ملحوظ وحيوى على جميع المسارات، لم تحقق لإسرائيل نوعية التقارب من أو الاندماج مع الأنظمة العربية القريبة والبعيدة، التى تخطط لها إسرائيل سواء كان احتواء أو تعاونًا. . فرغم كل شىء مازالت هذه الأنظمة قادرة فى الوقت المناسب على توظيف طاقتها لتحقيق مصالح شعوبها أولاً.

٤- إن سياسة اللعب على الخلافات العربية كما حدث طوال السنوات التى أعقبت مؤتمر مدريد عفى عليها الزمان ولم تعد تحقق النتائج التى كانت تُرجى من ورائها، خاصة أن الأطراف المشاركة فى العملية السلمية إقليميّا مثل مصر والأردن ودوليّا مثل أمريكا (وربما روسيا!) قادرة على بذل كل ما فى طاقتها لتفعيل جميع المسارات بشكل إيجابى لصالح الجميع.

٥- إن الانقسام الحاد الذى يشق المجتمع الإسرائيلى، والذى يمكن تتبع مؤشراته على المستوى السياسى والحزبى والإثنى، ستزداد حددته طرديّا كلما تأخر إقرار السلام العادل الشامل على نطاق الشرق الأوسط ككل.

لذلك لا يكفى أن يردد إيهود باراك أنه سيسير على خطى إسحق رابين، ولكن عليه أن يكون أكثر تحديداً فى ما يتعلق بسلبيات وإيجابيات هذه الخطى التى خضعت منذ اغتياله للفحص والدراسة داخل إسرائيل وخارجها.

صحيفة الزمان ـ ١٢ يوليو ١٩٩٩

بـاراك يجـرب الوصـول إلـى الشاطئ الـذى لـم يصل إليـه نتنياهـو

يُجمع معظم المحللين السياسيين على أن حجم الترحيب العربى والعالمى بفوز باراك بالانتخابات الإسرائيلية يوم ١٧ مايو الماضى (١٩٩٩)، بدأ يتلاشى بسبب الغموض الذى يتعمد إضفاءه على مخططات السلام التى ينوى اتباعها على كافة المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية. . وهناك فى داخل المجتمع الإسرائيلى من يرى أن رئيس وزرائه تعوزه الخبرة والحنكة السياسية. . ولم يستطع حتى الآن أن يقنع أيّا من الزعماء الذين زارهم بقدرته على إنجاز خطوات إيجابية على طريق السلام. حتى الرئيس حسنى مبارك الذى مازال بعد جلستى عمل عقدهما معه فى الإسكندرية يتبع معه سياسة الصبر والنفس الطويل اقتناعًا منه أنه إذا ثبت كذبه فى النهاية سيشنق نفسه بنفسه كما فعلت سياسات القاهرة مع سلفه نتنياهو.

الحملة الدبلوماسية التى رافقت زيارات باراك إلى العواصم المختلفة لم تتمخض سوى عن «جمل إنشائية ومبادرات إعلامية وابتسامات واسعة». لذلك ليس من قبيل المبالغة القول إن المتابعين لها لم يعثروا بين طياتها على أدلة قوية ومؤشرات تنبئ بتوافر أى مقومات لتحرك إسرائيلى جاد نحو السلام، مما دفع البعض إلى الربط بينه وبين منهجية نتنياهو التفاوضية القائمة على الكذب والتضليل والتنصل مما اتفق عليه. وجاء إصراره على دمج تنفيذ نصوص اتفاق واى بلانتيشن مع محادثات الوضع النهائى دليلاً واضحًا على عدم معرفته وسوء فهمه لمجمل الأوضاع الفلسطينية خاصة والعربية عامة، على الرغم من التحذير الذى سمعه من أقطاب الإدارة الأمريكية إبان زيارته لواشنطن، وما سمعه مباشرة من الرئيس كلينتون الذى قال على مائدة العشاء الرسمى

التى أقيمت على شرفه (باراك): «إن تنفيذ اتفاق واى كما تم إقراره من جانب الطرفين يجب أن يُحترم ولابد أن يسبق كل شىء».

باراك كما تراه التقارير العالمية غير مستعد للدخول مباشرة فى صلب احتياجات السلام الذى تسعى كل القوى الإقليمية والعالمية لإقراره فى الشرق الأوسط، معنى ذلك أنه غير مؤمن بمبدأ التفاوض حول الأراضى العربية السورية واللبنانية والفلسطينية التى تحتلها بلاده مقابل السلام، وغير مؤمن بعدالة المطالب العربية ككل.. ويستشف من ذلك أيضًا أنه يناور بأسلوب الغموض الذى يتبناه مرتكزًا على تقديم وتأخير تعامل حكومته مع المسارات العربية، لتحقيق عدة أغراض من بينها:

١- العمل على زيادة الهوة الموجودة أصلاً بين الأنظمة العربية المرتبطة مباشرة بهذه المسارات كما هو الحال بين الرئيسين حافظ الأسد وياسر عرفات.

٢- ترسيخ الخلاف فى وجهات النظر الذى يمكن أن يقع بين بعض العواصم العربية، كما يقال إنه حادث فعلاً بين القاهرة ودمشق.

٣- الإبقاء على أجواء الحيرة والتضارب فى شأن مستقبل عملية السلام ككل، خاصة وأن الشهور الطويلة التى عاشت المنطقة فى ظلها على الأقل منذ منتصف العام الماضى (١٩٩٨) لم تأت بجديد فيما يتعلق باستراتيجية العمل العربى المشترك.

٤- فك الارتباط المتين المتماسك حتى الآن بين المسارين السورى واللبنانى.

يقول (عكيفا الدار) فى صحيفة «هآرتس» يوم ٢٨ الماضى (يوليه ١٩٩٩) أن التصريح الذى جاء على لسان الرئيس ياسر عرفات فى استوكهولم يوم ٥ يناير الماضى حول الدولة الفلسطينية، كما حللته أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية يدل على أن هذه الدولة عندما يُعلن عنها سوف تحيا إلى جانب إسرائيل فى تعايش تام من خلال القبول والاتفاق المتبادل بينهما فى ظل:

- أن يبذل كل طرف جهوده للتأكد من أن أرضه لن تستخدم للقيام بعمليات عسكرية أو تتحول إلى مصادر للعنف أو التهديد ضد الطرف الآخر.

- أن يمتنع كل طرف عن المشاركة فى تحالفات سياسية أو عسكرية موجهة ضد الطرف الآخر أو تشكل تهديداً لأمنه.

وفى ظل ما تملكه إسرائيل من قوة عسكرية وعلاقات دولية وضمانات أمريكية كما يقول عكيفا «يمكن لها أن تتأكد أن أيّا من الأراضى العربية التى ستخرج منها قواتها المحتلة لن تتحول إلى تحالفات سياسية أو عسكرية موجهة ضدها أو تتحول إلى مصادر للعنف ضد مواطنيها، خاصة إذا امتدت الترتيبات الأمنية إلى هضبة الجولان والجنوب اللبنانى ووادى الأردن، وفى المقابل يمكن للدول العربية بما لديها من مقومات على الرغم من تباعدها أن تقوض خطط الهيمنة التى قد يفكر باراك فى استكمالها كما أوقفتها على يد سلفه، خاصة أن لها (العواصم العربية) سوابق معترفًا بها فى هذا المجال ليس فقط ما يتعلق منها بمحاصرة أهداف الإدارة الإسرائيلية السياسية وإنما أيضًا القدرة على إفشال مخططاتها الاقتصادية والاستثمارية سواء فى الشمال الإفريقى أو فى الخليج العربى».

يقول عكيفا: «لا يوجد ما يزعج باراك ويحول دون انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية بعد ترتيبات أمنية وسياسية متبادلة بين الطرفين سوى المستوطنات». وهذا صحيح برغم ما يشاع من استعداد مستوطنى هَضْبة الجولان السورية للانسحاب منها؛ لأن قوة المستوطنين والأحزاب الدينية أقوى تأثيراً مما يَعتقد الكثيرون. وهذه القوة التى نشأت فى ظل الأساطير الدينية والألغاز التوراتية حولت قادة المستوطنات والأحزاب الدينية إلى مصدر تأثير وجذب لا يمكن إنكار ثقله على الساحة الإسرائيلية الداخلية، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الحاجة إليهم على مستوى الحكومة والكنيست. . ربما لهذا السبب يتعمد باراك الغموض حتى بالنسبة لأقرب مستشاريه لكى يتمكن من قراءة ردود أفعال تصريحاته على هذه الجبهة بالذات ثم يقوم بحساب مسار خطواته المستقبلية فى ضوئها بما يضمن له أقل هزات سياسية يمكن أن يواجهها خصوصاً فى بدايات توليه المسئولية.

يؤكد وجهة النظر هذه المقال الذى كتبه يوسف حريف فى صحيفة «معاريف» يوم ٢٨ الماضى (يوليه ١٩٩٩) أيضًا، حيث بدأ باستعراض التناقض الذى وقعت فيه الحكومة حين طلب وزير الخارجية ديفيد ليفى من سائر الوزراء أن يكفوا عن إطلاق التصاريح العلنية فى المواضيع السياسية فى نفس الوقت الذى لا يكف فيه رئيس الوزراء نفسه عن إطلاق التصريحات المتناقضة، حيث عاب حريف على باراك الإيحاء

بموافقات فلسطينية تجاه قضايا لم يُستشر فيها ياسر عرفات ومعاونوه وأزاح الستار عن زيف ادعائه، كما عاب عليه الادعاء بتأييد الرئيس كلينتون القيام بتعديل خطوات تطبيق اتفاق واى، بينما الإدارة الأمريكية أعلنت عكس ذلك تمامًا.

الحماسة التى سَوَّق بها باراك لسياساته فى القاهرة وعمان ونيويورك تلاشت أو كادت؛ لأنها لا تحمل أى جديد لدفع المسيرة إلى الأمام لذلك نقول: «المطلوب حاليًا بعد هذه الأسابيع من الكلام اتخاذ مواقف تعيد الثقة عمليا إلى التفاؤل الذى قوبل به فوزه فى الانتخابات التى أتت به رئيسًا للوزارة الإسرائيلية، وأول هذه المواقف أن يكون له هو نفسه هدف واضح يسعى لتحقيقه؛ لأنه لا يملك الملعب بمفرده ولا يستطيع، حيث لا يوجد لاعب واحد إلا فى الخيالات المريضة.

لا يمكن أن ننكر أن باراك حصل من الإدارة الأمريكية على تعهد بتزويد بلاده بكميات هائلة من الأسلحة والطائرات دون أن يتعهد هو فى المقابل بالترتيب لأى خطوات جادة لتنشيط مسارات السلام فى المنطقة. وربما شجعه ذلك على المضى قدمًا.. فى استكمال فصول مسرحيته الكلامية، إلا أن إضاعة الفرص العربية المواتية لاتخاذ عدد من القرارات المصيرية سيزيد من عزلة إسرائيل على المستوى العربى ولن تساهم علاقاتها الإقليمية الأخرى فى المنطقة فى توفير ما تحتاج إليه من أمن واستقرار.

قد يقال إن باراك نجح حتى الآن فى تحجيم الدور الأمريكى خاصة على المسار الفلسطينى فى ظل مؤشرات مرحلة العولمة، وقد يقال إنه لازال مصراً على تقليص الدور الأوروبى وقد يقال إن الدور الروسى أصبح غير فعال.. ولكن الحقيقة التى لا خلاف عليها أن وفاء إسرائيل بتعهداتها والتزاماتها واقتناعها بأن أمنها جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة ككل سوف يكون له اليد الطولى فى النهاية وهذا هو الاختبار الحقيقى ليس فقط لباراك، وإنما أيضًا لديفيد ليفى وإسحاق موردخاى اللذين أيدّا الخرائط الاستيطانية/ الاستعمارية والطرق الالتفافية إبان فترة تولى نتنياهو المسئولية.

صحيفة الزمان ـ ٦ أغسطس ١٩٩٩

* * *

التوطين فى لبنان .. قنبلة مُهربة من خارج المشهد

كندا ستفتح أبوابها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فوق أراضيها! لا . . ليس هذا الكلام صحيحًا . . . أمريكا تنصح الرئيس عرفات بأن يوافق على توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث يعيشون الآن . . . الرئيس عرفات يلتزم الصمت . . . إسرائيل تعلن إصرارها على عدم الموافقة على عودة أى فلسطينى إلى أرضه حتى بعد أن تتم تسوية مشكلات مفاوضات الحل النهائى مع السلطة الوطنية الفلسطينية! . . . باراك وكلينتون ناقشا أبعاد ملف اللاجئين واتفقا على وجهة نظر واحدة . . . كلينتون يطلب من الرئيس عرفات إبداء بعض اللين تجاه هذه القضية لأجل عدم وضع عراقيل أمام إعلان قيام الدولة الفلسطينية! .

بدأت مشكلة اللاجئين تفرض نفسها على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية المتداخلة فى عملية إقرار السلام فى الشرق الأوسط فور إعلان إسرائيل نيتها فى الانسحاب من الجنوب اللبنانى المحتل باتفاق أو من دون اتفاق مع الحكومة اللبنانية، وعندما طلب الرئيس اللبنانى ضرورة حل هذه المشكلة، أعلن باراك أن السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين من أى مكان إلى داخل غزة أو الضفة فيه «مساس بالغ الخطورة بأمن بلاده واستقرارها لا يمكن القبول به تحت أى ظرف من الظروف مهما كان حجم ما سوف تتعرض له حكومة من ضغوط» .

هذا الإصرار يعتمد ليس فقط على حساسية التوازن السكانى بين إسرائيل وفلسطين على المدى الطويل، وإنما يرتكز أيضًا على الضغوط التى بدأت الإدارة الأمريكية فى ممارستها منذ عامين تقريبًا من داخل العواصم العربية ومن خارجها أملاً فى إقناع حكوماتها بلا حياء بقبول من يعيشون على أرضها من اللاجئين الفلسطينيين .

الرفض العربى لهذه الضغوط التى مورست قبل الآن مرات عدة . . . والامتناع الفلسطينى عن مناقشة الفكرة من أساسها يُبنى على حق جميع أبناء فلسطين العربية فى العودة إلى ديارهم التى طردوا منها بأى شكل من الأشكال ليس فقط وَفْقَ اتفاقات مدريد ومعاهدتى أوسلو ، ولكن وَفْقَ مفردات القانون الدولى ومعاهدات چنيف التى تنظم حقوق الشعوب المحتلة على المستويين الاجتماعى والثقافى .

وفى لبنان بالذات تبلغ هذه المشكلة ذروتها حيث يعيش حوالى ٢٤٠ ألف فلسطينى وَفْقَ الإطار الذى ترعاه وكالة الغوث الدولية ؛ لأن توطينهم بعد سنوات طويلة من «قبولهم المؤقت لحين حل قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى المعقدة» يعنى إحداث تغيير جذرى فى الموازين الديموجرافية التى تحكم وتتحكم فى التركيبة السكانية والطائفية للمجتمع اللبنانى ، خاصة بعد أن أثبتت ظروف الحرب الأهلية اللبنانية أن المشكلة التى يمكن أن تنفجر من جديد ليست بين مسلمى لبنان ومسيحييه . . . ولكن بين أطراف أخرى متداخلة وطوائف متوحدة لا تملك كل منها بمفردها الأغلبية المطلقة التى تجعل لها الكلمة العليا فى المجتمع .

يضاف إلى ذلك أن التوطين الدائم لقرابة ربع مليون فلسطينى فى لبنان سوف يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد هذا الوطن الذى لم ينهض مؤشره حتى بعد مرور عشر سنوات على وقف حربه الأهلية . . . فالإحصاءات الحكومية تقول إن ٢٠ فى المائة من اللبنانيين يعانون حالة فقر مزمنة . . . وإن سوق العمل لا يمكن أن تستوعب على مدى السنوات الخمس القادمة كل العاطلين الحاليين والمضافين إليهم وفق التوقعات المستقبلية .

الفلسطينيون فى لبنان وفى كل مكان من العالم لا يريدون البقاء كلاجئين حيث هم ، إنهم يريدون العودة القريبة إلى ديارهم كمواطنين فلسطينيين . . . وإن بقوا فى أى مكان خارج وطنهم فإنهم يريدون أن يعاملوا معاملة مواطنى دولة ذات سيادة ، لا كأناس بلا وضع قانونى ! هذا الموقف التعاضدى بين الفلسطينيين فى غالبية المجتمعات التى يعيشون بين ظهرانيها أو على الأقل العربية منها يحظى بتأييد شعبى مزدوج . . . على مستوى تعاملهم مع هذه المجتمعات منذ عشرات السنين من ناحية وأيضًا على مستوى تعامل هذه المجتمعات رسميًا وشعبيًا معهم من ناحية أخرى .

وليس بغريب أن يُعلق أسعد عبد الرحمن مسئول اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان على محاولات إسرائيل وأمريكا توطينهم فى لبنان قائلاً: «إن الفلسطينيين واللبنانيين على اتفاق تام فيما يتعلق برفض التوطين مهما كانت مغرياته أو مصاعبه ومشكلاته».

محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم الآن فى لبنان وفى غيره من الدول العربية يعنى زرع فتيل مشاكل تفجيرية فى داخل هذه المجتمعات يقودها إلى قضايا لا تمت إلى التنمية والتطوير بصلة... ويصرف جهدها إلى معالجات هى فى غنى عنها... لا نقول حروباً أهلية ولكن احتكاكات من الممكن أن تتصاعد إلى مستواها، بمعنى آخر تفجير هذه المشاكل يعنى إلهاء الدول العربية عما تخطط له إسرائيل وأمريكا على مستوى العالم العربى بعامة ويفتح الباب لبداية تدشين أحقية العقلية الإسرائيلية الموحدة فى قيادة الشغيلة العرب المتناحرين فيما بينهم...!

صحيفة الزمان ـ ١١ مايو ٢٠٠٠

* * *

قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة ..

كان زئيفى يطالب بإبادة الفلسطينيين!!

لم يكن رحبعام زئيفى الذى يعتبر من جيل المغتصبين الأوائل لأرض فلسطين سياسيّا عاديّا . . فقد جمع إلى جانب الوزن السياسى فكراً عسكريًا عنصريّا منذ أن كان عضواً بارزاً فى تنظيم عصابة البالماخ (كتائب الإبادة) التى نشطت فى العمل ضد عرب فلسطين قبل عام ٤٨ ، كما نشط هو شخصيًا فى قيادة حملات الترويع ضد القرى والمدن العربية الصغيرة داخل ما عرف فيما بعد بدولة إسرائيل حتى صار قائداً عسكريّا للضفة الغربية بعد عام ٦٧ .

ملف هذا الرجل الذى شغل منصب وزير السياحة فى حكومة إرييل شارون ، والذى اغتالته رصاصات المقاومة الفلسطينية الرافضة للاحتلال الصهيونى العنصرى لأراضيها يوم ١٧ من شهر أكتوبر (٢٠٠١) ، يدل على أن شعارات حزبه اليمينى المتطرف الذى أسسه عام ٨٨ باسم «حركة موليدت» (وطننا) كانت السبب المباشر وراء العلاقة الحميمة المباشرة التى ربطت بينه وبين شارون ورشحته لتولى منصبه الوزارى إلى جانب عضوية المجلس الوزارى الإسرائيلى المصغر الذى يدير الشئون اليومية السياسية والأمنية للدولة وجعلته هدفًا للاغتيال ، فقد تبنى هذا الرجل طوال حياته أفكاراً وبرامج انتخابية نازية عنصرية وتسلطية استعمارية ، على مثال :

- إسرائيل الكبرى لا مكان فيها لعربى ، وعليها أن تتحصن بكل ما يمثل مصالح أمنها واستقرار مجتمعها حتى خارج حدودها الحالية . .

- العرب الموجودون الآن فى أراضى إسرائيل يجب ترحيلهم ، إما عن طريق التفاهم مع الدول المجاورة وإما عن طريق الترحيل الجبرى بقوة السلاح . .

ـ ليس هناك ما يوصف بأنه أملاك عربية داخل إسرائيل، سواء لمن تركها بعد معركة عام ٤٨ أو معركة عام ٦٧ أو للموجودين حاليًا . .

ـ من حق المجتمع الإسرائيلى أن يُقيم مدنه السكانية والأمنية فى كل مكان وليس هناك ما يمنع هذه التجمعات أن تمتد إلى أى رقعة وَفْقَ تخطيط الدولة وبالكيفية التى تراها مناسبة، وعليها (أى الدولة) أن تدعم خطواتها فى هذا الشأن بالقوة المسلحة . .

وقبل اغتياله بيوم واحد ـ عندما قرر شارون أن يوافق على خطة قواته المسلحة الرامية إلى الانسحاب من حارة أبو سنينة وحارة الشيخ كنوع من التكتيك العسكرى استجابة للضغط الأمريكى ـ ترك زئيفى الاجتماع الوزارى؛ وفور أن ترامى إلى سمعه أن صديقه الحميم (شارون) تحدث فى مساء اليوم نفسه أمام نشطاء الليكود فى مستعمرة كريات موتسكين عن استعداده للاستجابة للأفكار الأمريكية التى أشارت إلى «قيام دولة فلسطينية». سارع هو وافيجدور ليبرمان إلى تقديم استقالتيهما من التشكيل الحكومى تعبيراً عن رفضهما القاطع لما بدا من «تنازل تدريجى فى سياسات شارون المتشددة والتى ستؤدى فى النهاية إلى دمار دولة إسرائيل» على حد قول الصحافى جدعون سامت فى صحيفة هآرتس يوم ١٩ أكتوبر (٢٠٠١).

يقول جدعون: «هذه الاستقالة التى قدمها زئيفى بالاشتراك مع ليبرمان المتعطش للحرب الكاره للتسويات السلمية، دفعت شارون درجة أكبر نحو التطرف كى يُهدئ من روع قاعدته التى كانت على وشك الاهتزاز تحت كرسى وزارته». وهذه الخطوة جعلته يتخلص بعض الشىء من الضغوط الأمريكية التى كانت تمارس عليه لتخفيف قبضته الحديدية ضد الشعب الفلسطينى والسعى لبدء سلسلة من الجلسات التفاوضية مع قادته.

ليس هناك دليل مادى على أن شارون كان ينوى فتح أى قناة للتفاهم مع السلطة الوطنية الفلسطينية. . كما لا يوجد دليل على أن قبوله بفكرة إقامة دولة فلسطينية وَفْقَ الرؤية الأمريكية يمثل موقفًا استراتيجيًا، لذلك يُجمع غالبية الكتاب والمحللين على أن سياسة التسويات الانتقالية التى أعلن عنها «ليست حقيقية»، ويجزمون أن مناوراته الداخلية والخارجية لم تتغير منذ تولى المسئولية ولن تتبدل حتى لو وهنت علاقاته بواشنطن.

من هنا يمكن القول إن إسراع زئيفى وليبرمان بتقديم استقالتيهما كان يُمثل نوعًا من الضغط السياسى والاستفزازى الذى دأب اليمين الإسرائيلى المتشدد على القيام به لأجل تحقيق مزيد من سياسات التطرف التى تبنى على القتل والاغتيال ومصادرة الأراضى وهدم المنازل والترويع والإيذاء. . يؤكد هذا المفهوم المقالة التى كتبها زئيفى تعليقًا على الأحداث التى شهدتها أمريكا يوم ١١ سبتمبر الشهير، وتأييدًا لحربها ضد جماعة طالبان الحاكمة فى أفغانستان وأرسلها إلى صحيفة يديعوت أحرونوت قبل وفاته بيوم واحد وقامت هى بنشرها فى اليوم التالى لاغتياله.

يقول فى مقالته تلك: «سيسجل يوم ١١ سبتمبر فى التاريخ، ليس فقط كيوم ذكرى لآلاف الضحايا الذين سقطوا فى مركز التجارة العالمى بنيويورك؛ ولكن لأنه اليوم الذى تفتحت فيه عيون الأمريكان ليفهموا المعنى الحقيقى للإرهاب الإسلامى!!» ومن هذه المقدمة يركز على القول بأن أمريكا بحربها ضد أفغانستان ساهمت عمليًا فى ترسيخ قاعدة أساسية ذات مكونين:

الأول: أنها تحبذ العمل العسكرى ضد الإرهاب، وبالتالى لن تقف بعد اليوم عقبة فى طريق دولة كإسرائيل يضطرها إرهاب الآخرين على طول الخط لاستخدام هذا الأسلوب (العمل العسكرى) حفاظًا على أمنها واستقرار مجتمعها وضمان مستقبل أبنائها.

الثانى: أنها ترفض التفاوض مع زعماء الإرهاب ولن يكون من مصلحتها بعد اليوم أن تنصح آخرين بالتفاوض معهم أو التحدث إليهم، وبذلك نرجو أن لا نسمع منها بعد اليوم ما يبدو أنه نصائح مُملة تدخل فى دائرة فتح صفحة جديدة مع عرفات وعصابته أو أى مسئول آخر من معسكره المعادى لإسرائيل.

ويضيف: «إن أمريكا بإصرارها الدءوب على معاقبة زعماء الإرهاب الذين اعتدوا على أرضها وروعوا شعبها، وضعت أُسسًا يجب أن تحتذى بعدم التهاون مع الإرهاب الفلسطينى الذى يسعى إلى تدمير دولتنا ويحاول أن يقضى على مستقبل شعبنا فوق أرضه التاريخية».

سيلاحظ المطالع للمقال ـ كما نشرت نصه صحيفة يديعوت ـ إلى جانب احتوائه على كم هائل من العنصرية، أنه يتضمن دعوات مباشرة إلى السير على خطى أمريكا

«الدولة العظمى ذات النهج الديمقراطى» والإسراع بإعلان حالة الحرب ضد العرب«مصدر كل إرهاب يهدد أمن إسرائيل».

وليست هذا الدعوة سوى دفعًا مكثفًا لشارون إلى مزيد من التطرف والعنصرية، خاصة إذا ربطنا ذلك بما جرى به قلم زئيفى الذى يقول: «رئيس وزارتنا الذى لم يقاتل فى هذه الحرب ويعمل فقط من أجل الاحتفاظ بحكومة الوحدة التى ينخر فيها سوس شمعون بيريز» ويتساءل: « ماذا تسمون الإصرار على معاودة الاتصال مع قيادات الشر الفلسطينية التى تنسق مع المنظمات الإرهابية من أجل دحر دولة إسرائيل عن طريق قتل أبنائها وتهديد أمن مدنها وقراها القريبة من تجمعاتهم السكانية؟»..

وينهى مقالته مطالبًا بوقف سياسات بيريز الرامية إلى إحياء اتفاق أوسلو الذى يصفه بأنه «أتى لإسرائيل بالكوارث وزرع مواطن الإرهاب التى كادت أن تقضى عليها وحان الوقت لعدم النظر فيه مرة أخرى، حيث لا بد من منهج عمل جديد وقيم جديدة.. تمامًا كما يحدث اليوم فى أمريكا»!!.

صحيفة الزمان ـ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١

* * *

المقدسيون بين مِطرَقةِ العنصرية وسِنْدَان الإرهاب

فى الوقت الذى تزايدت فيه الإجراءات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين المقدسيين عبر المؤسسات المختصة مثل وزارة الداخلية والتأمين الوطنى والرفاه الاجتماعى وبلدية القدس، والتى تمثلت فى فرض اشتراطات تعجيزية مثل مطالبتهم بعدم الإنجاب إلا إذا كان المواطن يملك جميع الوثائق والمستندات التى تعطيه حق الإقامة فى داخل المدينة. . قام إيهود باراك بعرض مشروع للحل الدائم على المسار الفلسطينى ينطوى على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ما يوازى ٦٠٪ من الأراضى العربية المحتلة مقابل ضم الـ ٤٠٪ الباقية إلى إسرائيل بما فيها منطقة القدس الكبرى على أن تعترف الدولة (الفلسطينية) الجديدة بعدم أحقيتها فى المطالبة مستقبلاً بأى شبر من الأراضى التى كانت تدعيها فى يوم من الأيام، لا قبل اتفاقيات أوسلو ولا بعد اتفاق شرم الشيخ.

الالتفاف الذى يسعى إليه باراك وحكومته بكل جهد وبلا كلل مؤيداً بالمستوطنين من ناحية وبالأحزاب الدينية من ناحية ثانية وبأمريكا من ناحية ثالثة، يعمد إلى التلويح بتحقيق حلم الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم على حساب حرمانهم وحرمان العالم كله من مدينة القدس العربية التى تحترمها كل الأديان، وهو يقوم بهذه المبادلة على اعتبار أن الجانب الفلسطينى سوف يقبل بها طمعًا فى أن ينال حظه من الحياة فوق أرض وسيادة معترف بها وتحت علم يرفرف على سارية أمام مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك. . ويتعمد فى الوقت نفسه إهمال موقع القدس فى قلب المسلمين والمسيحيين فى جميع أنحاء العالم.

القدس وما تحويه من تراث ملك للعالم أجمع وليس لليهود فقط؛ لأنها تعتبر عالميّا سجلاً لجميع الأديان السماوية يجمع تراثها كلها بلا عنصرية ولا تعصب أعمى.

والقدس العربية مثال ونموذج فريد للعلاقة المشتركة بين هذه الأديان الثلاث ودليل ناصع على مدى ما كان يجمع بينها وبين معتنقيها من ود واحترام ومحبة قبل أن تحتلها القوات الصهيونية التابعة للوافدين اليهود عبر الحدود باستخدام أساليب الغدر والخديعة وسلاح الترويع والقتل.

حتى لو قبلنا مؤقتًا بالادعاء الإسرائيلى ـ الأمريكى بأن البعض من أبناء فلسطين اضطروا تحت تهديد السلاح عام ٤٨ وما قبلها لبيع أراضيهم فى القدس الشرقية لعدد من اليهود، فهذا الأمر لا يسمح لدولة إسرائيل بمد سيادتها إلى هذه الأراضى؛ لأن عملية انتقال الملكية الشخصية وَفْقَ الأعراف الدولية لا تلغى إطلاقًا استقلالية الأرض من الناحية السياسية ببقائها تحت سيادة الدولة التى تتبع لها فى المقام الأول.. كما أن القدس الشرقية وإن كانت تقع قانونًا تحت السيادة الفلسطينية إلا أنها قضية أكثر من مليار مسلم.

لهذا ليس لإسرائيل أى حق قانونى أو شرعى يمنحها التحكم بمفردها فى مدينة القدس الأصلية أو فى الأراضى القريبة منها، مثل جبل بو غنيم أو رأس العمود مما يجعل من القدس الكبرى مدينة معبأة بالقنابل الموقوتة القابلة للانفجار فى أى لحظة، بحيث تقضى على ما بقى من محاولات لإقامة سلام مستقر وشامل بين دول المنطقة.

ليس هناك مكان لثقافة السلام بين إسرائيل وجيرانها ما دامت مشكلة القدس لم تُحل وَفْقَ الحقوق التاريخية المشروعة والموثقة لأهلها.. ليست هناك ثقافة سلام وعدل ما دامت الإجراءات التعسفية والعنصرية تُمارس تحت سمع العالم وبصره ضد المقدسيين حتى أصبحت عمليات توالدهم تخضع للمزاج الإسرائيلى.. ليست هناك ثقافة سلام وعدل وحسن جوار طالما هناك شعب واحد يظن فى نفسه أنه شعب الله المختار الذى يحق له أن يتصرف كيفما يشاء فى ما يشاء وقتما يشاء.

القدس العربية ثروة عربية وتراث إسلامى لا يمكن أن نفرط فيه. والدفاع عنها نوع من أنواع الجهاد الذى تؤمن به الشعوب العربية.. ولن نتنازل عنه إلا إذا حررت القدس الشرقية وعادت إلى سلامها الذى كانت تعرفه عبر مئات السنين قبل أن تطمع فيها العصابات الصهيونية التى حولت نفسها إلى دولة من دون أن تمتلك شرعية التصرف الحضارى الذى يقودها إلى سلام مستقر وعادل بين جيرانها!

صحيفة الزمان ـ ١ يناير ٢٠٠٢

إسرائيل قادرة على إخلاء المستوطنات : شهادة من داخلها !!

يشن الإعلام الإسرائيلى منذ حوالى أسبوعين حملة ضارية ضد صحيفة نيويورك تايمز ؛ لأنها نشرت قبل نهاية شهر مارس (٢٠٠٢) الماضى فى افتتاحيتها «أن الصراع فى الشرق الأوسط لابد أن ينتهى بتحديد لمساحة الأرض التابعة لكل طرف ، وبما أن إسرائيل تصر على أن العنف الفلسطينى هو الخطر الأكبر على السلام فى المنطقة فإن البعض ! أن المستوطنات هى عقبة كبرى فى الطريق إليه» . . يقولون فى إسرائيل إن الافتتاحية كتبت بإيحاء من وزارة الخارجية الأمريكية ، ونشرت قبل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى الأخيرة للبيت الأبيض للشوشرة عليها .

يتعارض مع هذا الاستنتاج الذى لا يخلو من خبث وخديعة ، الوثيقة التى أعدها مكتب بروفيسور الاقتصاد حاييم بن شاحار فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ خلال فترة التفاوض بين حكومة باراك والسلطة الوطنية الفلسطينية حول التسوية الدائمة بعنوان «بيت فى إسرائيل لكل مستوطن» والتى جاء فى مقدمتها «خطة ممكنة لإعادة المستوطنين إلى داخل حدود دولة إسرائيل حسبما يجرى تحديدها فى إطار التسوية الدائمة التى يجرى العمل من أجلها الآن» .

يقول عكيفا الدار فى صحيفة هآرتس يوم ٧ من الشهر الجارى (إبريل ٢٠٠٢) إنه «منذ بضعة أيام قام بن شاحار بكشف النقاب عن خطته بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات ، وذلك فى إطار الاستعداد لبدء تنفيذ حملة الفصل الأحادى الجانب التى ينادى بها مجلس السلام والأمن الإسرائيلى» . هذا الكشف جاء استجابة للأصوات الداعية إلى الفصل بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى ؛ خاصة وأن الغالبية العظمى

من قادة الرأى فى إسرائيل أصبحوا على يقين أن شن عملية السور الواقى لم تُحقق أهدافها رغم ما ألحقته من دمار شامل على كافة مستويات الحياة الفلسطينية. والحل عندهم كما يقول الكاتب الصحفى عوزى بنزيمان فى صحيفة هآرتس «الضفة الغربية بسكانها الفلسطينيين الـ ٢,٥ مليون تمثل عبئًا ثقيلاً يؤثر سلبًا على التطور السليم لدولة إسرائيل، وإقامة المستوطنات خطأ شاركت فيه كل حكومات إسرائيل منذ ٣٥ عامًا.. والوسيلة الوحيدة لتحرير البلاد هى الانفصال عن الضفة والقطاع حتى يتمكن سكان إسرائيل من إدارة حياتهم بشكل سليم وعملى وواقعى».

كتب البروفيسور بن شاحار فى شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠١) «المستوطنات ليست العقبة الوحيدة فى طريق التسوية ولكنها العقبة الأكثر مركزية». فهى تحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات تواصل ووحدة إقليمية وحدود معقولة، وهى بذلك تعرقل أى اتفاق سياسى، وهى تفتح الطريق لإضرابات أمنية تعرقل طريق التسوية الانتقالية ومن بعدها التسوية الدائمة.. الأمر الذى لا يتوافق مع سياسات إقامة السلام.

أهم بنود الدراسة التى أعاد بن شاحار النظر فيها مؤخرًا، ترتكز على:

أولاً: وَفْقَ معطيات مركز الإحصاء المركزى يوجد فى قطاع غزة والضفة ١٤٥ مستوطنة يعيش فيها اليوم حوالى ٢٠٠ ألف نسمة، يمكن أن ينتقلوا للسكنى داخل حدود دولة إسرائيل بعيداً عن المناطق التى ستتشكل منها دولة فلسطين.

ثانيًا: تكلفة توفير حلول سكنية لمن ليس له سكن من هؤلاء المستوطنين ستبلغ ٢,٤ مليار دولار، سيتوفر نصفها على الأقل نتيجة بيع إسرائيل الوحدات السكنية التى تم إخلاؤها إلى الدولة الفلسطينية، أما النصف الآخر فستحصل عليه من القروض والهبات التى ستجنيها أوروبيّا وأمريكيّا نتيجة موافقتها على التسويات مع الجانب الفلسطينى.

ثالثًا: الوحدات السكنية المطلوب تشييدها يمكن استكمالها خلال عامين أو ثلاثة على أكثر تقدير دون إرهاق لقطاعى التشييد العام والخاص، وسيمثل ذلك خروجاً من فترة الركود الاقتصادى التى ألمت بهذا القطاع لفترة زمنية كانت لها نتائج سيئة.

رابعًا: أماكن البناء الجديدة متوافرة وكثيرة. حتى إنه من الممكن إتاحة فرصة الاختيار أمام المستوطنين، بالإضافة إلى حوافز الإقامة فى المدن المتطورة.

المشكلة الأساسية يلخصها الخبير السكانى يوئيل ماركوس بقوله «جرت العادة أن تُقدر إسرائيل تكاليف أية فاتورة تعود عليها بالنفع العام تقديراً مرعبًا ومبالغًا فيه، وربما تجاوزت الأرقام فى بعض الحالات أضعافًا كثيرة.. وهذا التقدير المرعب يُعطل مسيرة التعويضات والهبات والقروض التى تطمح إسرائيل فى الحصول عليها ويؤخر اتخاذ قرار سياسى بالنسبة للتعامل مع قضية المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة وغزة.

ويلمس عكيفا الدار نقطة على قدر كبير من الأهمية ستترتب على إخلاء مستوطنات/ مستعمرات الضفة وغزة، وهى تكلفة الحفاظ على أمن هذه المستعمرات على المستويين الخاص، أى المتعلق بها، والعام وهو ما يخص الدولة حيث يقول «سيوفر إخلاء هذه المستوطنات على الدولة أموالاً طائلة هى تكلفة الحفاظ على أمنها وتكلفة بناء بنية أمنية واقتصادية واستثمارية لضمان استمرار الحياة فيها». ولكنه بالطبع لا يشير إلى أنها ستوقف عمليات القتل والتشريد التى تقوم بها حكومات إسرائيل المتعاقبة ضد أصحاب الأرض الأصليين، وستوقف سياسات هدم منازلهم وتجريف قراهم وأراضيهم الزراعية، وستوقف إتلاف مزروعاتهم واقتلاع أشجارهم وردم آبارهم.

الملفت للنظر أن تيار الكذب والخديعة فى الإعلام الإسرائيلى الذى يُهاجم صحيفة نيويورك تايمز بسبب افتتاحيتها التى أشرنا إليها ويهاجم بعض الدول الأوروبية التى تعترض على ممارسات إسرائيل العنصرية الدموية وتصفها بأنها «تصرفات لا سامية». لا يخفى ابتزازه لكل الأطراف فى كل الحالات. ففى إطار الاحتفاظ بالمستوطنات والإصرار على بقائها يطالب هذا التيار الإعلام الأمريكى والدول الأوروبية بتأييدالإبقاء عليها وبضرورة المساهمة ماليًا وتقنيًا فى حمايتها وتوفير الأمن والاستقرار لسكانها، وعندما يلوح بإمكانية التخلى عن البعض منها يطالب الأطراف نفسها بضمانات مادية ومعنوية، بما فيها الطرف الفلسطينى مقابل الإقدام على ذلك.

يقول دان مرجليت فى صحيفة معاريف «تتعالى صيحات فى أوروبا اليوم تطالبنا بإخلاء المستوطنات التى تعرقل توحيد الأرض المناسبة لقيام دولة فلسطينية ويتهمنا أصحابها بأننا نساهم فى الإرهاب الذى نشكو منه، ويقولون إذا كنا جادين فعلاً فى

دعوتنا إلى الاستقرار فما علينا إلا أن نتخذ الخطوات الكفيلة بمساعدة أنفسنا على الحد من الإرهاب الذى يتعرض له شعبنا» ويتوقع الكاتب فى نهاية مقاله أن يتكاتف المجتمع الدولى ضد إسرائيل لإجبارها على إخلاء عدد من المستعمرات، على الأقل كمناورة سياسية تُبطل حجج الفلسطينيين بأنها تحتل أرضهم وتعطيها (إسرائيل) مصداقية تفتقدها هذه الأيام بشدة.

أما شارون فلا يرى مثل هذه الرؤية، فهو مصمم على استكمال مخطط إبادة الشعب الفلسطينى وعلى إعادة احتلال أراضى السلطة التى شهد العالم أجمع على تحررها وسيادتها.. فقد صادرت حكومته منذ بضعة أيام مساحات كبيرة من أراضى المنافع العامة الفلسطينية والملكيات الخاصة فى محيط مدينة نابلس لإقامة منشآت عسكرية لحماية بضع مئات من المستعمرين الذين يعيشون فى المستعمرات/ المستوطنات القريبة من المدينة.. فى نفس الوقت الذى تتواصل فيه مخططاته لإقامة المزيد من المستعمرات.

وما زال البعض يؤمن بأن إسرائيل دولة ديمقراطية!!

الوفد ـ ١٦ إبريل ٢٠٠٢

* * *

حكومة إسرائيل القادمة لن تعمل من أجل السلام ..

هذا ما يمكن أن يتوصل إليه كل من يُمعن النظر فى المقال الذى نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية فى عدد الثلاثاء ٢١ الجارى (مارس ٢٠٠٧) لمعلقها السياسى دونالد ماكنتاير، الذى استنتج بعد استعراض حيادى لبرامج أحزاب إسرائيل السياسية الكبرى الثلاثة عدم وجود دليل واحد على أن أيّا منها سيعمل من أجل السلام العادل المستقر كما تراه الشرعية الدولية فى حالة فوزه قرب نهاية الشهر الحالى بالأغلبية العددية التى تؤهله لتشكيل حكوماتها القادمة.

ورغم أن مؤشرات استطلاع الرأى العام تجنح إلى تزكية فوز حزب كاديما الذى أسسه إرييل شارون قبل أن يروح فى غيبوبة المرض العضال، إلا أن التنافس بينه وبين حزبى العمل والليكود حول مستقبل الدولة اليهودية وحتمية ضمان أمنها وسلامة شعبها وضرورة الضرب بيد من حديد على كافة أشكال المقاومة الفلسطينية أيّا كان التيار السياسى الذى يقوم بها أو يدعمها.. سيظل سببًا مباشرًا لتذبذب مستويات هذه المؤشرات حتى اليومين السابقين على يوم التاسع والعشرين من الشهر الحالى!!.

ويمكن حصر أسباب هذا التذبذب فى التوجهات السياسية الحزبية الآتية:

أولاً: التمسك بعدم العودة إلى حدود يونية ١٩٦٧؛ لأن فيها تضييقا على أرض إسرائيل التى يجب أن تكون قابلة للتوسع ليس فقط على حساب الشعب الفلسطينى ولكن أيضا على حساب الجيران.. وفيها إحكام لعوامل حصر الشعب الفلسطينى داخل مساحة محدودة من الأرض يمكن السيطرة عليها وضبط مداخلها ومخارجها.. وفيها اقتراب أكثر من الحدود السياسية والجغرافية للغير لضمان حرية التجسس وربما الاختراق الأمنى أو العسكرى إذا دعت الضرورة.

ثانيًا: الإصرار على وحدة مدينة القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل، بالعمل على طرد أكبر عدد من سكانها الفلسطينيين ووضع أماكن العبادة اليهودية داخل الشطر العربى منها تحت إشرافها والتحكم المباشر فى القرى العربية المحيطة به، ومنحها حكمًا ذاتيًا بعيدًا عن الكيان الفلسطينى المستقل حين يأتى وقت الإعلان عنه.. إذا حتمت الأقوال المستقبلية ذلك!!.

ثالثًا: العمل على استكمال الأجزاء الباقية من الجدار الأمنى الفاصل الذى يخترق الأرض الفلسطينية، بغض النظر عما ينجم عنه من استيلاء على المزيد من الأراضى أو طرد للآلاف من ساكنيها أو تدمير لما بقى من بنيتهم التحتية الزراعية التى أصبحت لا توفر لهم حد الكفاف.. مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات إسرائيل السكانية والأمنية للخمسين عاما القادمة!!..

رابعًا: الرفض المطلق اللانهائى للمطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا إسرائيل فى أعقاب قيام الدولة والتحكم فى أعداد من يسمح لهم منهم بالإقامة داخل الكيان الفلسطينى بعد تأسيسه، وذلك بالعمل على تضييق المساحة القابلة للسكنى وحرمانها من مصادر الحياة كلما كان ذلك ممكنًا.. بالإضافة إلى التمهيد دوليا ولوجستيًا لتوطين فلسطينيى المنافى فوق أراضى الدول التى يعيشون فيها سواء كانت عربية أو أوروبية!!

خامسًا: التأكيد على يهودية دولة إسرائيل، بالعمل على تهيئة المناخ الملائم أمنيا لاستقدام مليون ونصف مليون يهودى للإقامة الدائمة بها والمشاركة فى استثماراتها وتنشيط قدرتها الإنتاجية، والعمل فى نفس الوقت على دمج الأقلية العربية فى نسيج المجتمع اليهودى وثقافته الصهيونية!!..

سادسًا: العمل قانونيًا على تأمين الحد الإسرائيلى الملاصق لوادى نهر الأردن ضد التفوق العددى والاختراق العربى سواء عن طريق النزوح أو الزواج المختلط!!..

سابعًا: عدم التفريط فى شبر واحد من أراضى إسرائيل الأصلية أو تلك التى ألحقت بها لأسباب دينية/ تاريخية أو لدواعىَ أمنية.

ثامنًا: الحرص على التفوق النوعى على مستوى الشرق الأوسط الكبير فى كافة

المجالات خصوصا فى ميادين تقنيات الاتصال عالية التفوق والمعدات الحربية والتسلح العسكرى والأبحاث التى تخدمها وتضمن التميز فيها!!..

وهكذا نستشف أن التوافق بين الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة الثلاثة على أهداف الدولة اليهودية الاستراتيجية ومستقبلها متسع وعريض أما الاختلاف فيما بينها فهو فى أضيق الحدود ويكاد لا يمسها من قريب أو بعيد.. فمثلا هناك رؤية مختلفة للانسحاب الأحادى من بعض مستوطنات الضفة التى تقع خارج الجدار العنصرى الفاصل، هل يكون بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية أم يتم تنفيذه بدونها!!.. وهناك اختلاف حول الكيان الفلسطينى، هل يكون دولة تتمتع بالحد الأدنى من الاستقلال والسيادة فى ظل هيمنة إسرائيلية غير مباشرة أم يكون استقلالا ذاتيّا ضمن سيطرة إسرائيل مباشرة.. وهناك اختلاف حول الأقلية العربية داخل إسرائيل، هل يتم دمجها عن طريق تطبيق نموذج أوروبى ثبت نجاحه، أم عن طريق استصدار مجموعة من القوانين الرادعة!!.. وهناك تباين حول مستقبل مخططات فتح المعابر أمام قوة يد العمل الفلسطينية للاستفادة من رخص سعرها فى خدمة ميادين الإنتاج الإسرائيلية، أم الاستغناء عنها كلية والاستعانة بغيرها.

حكومة إسرائيل القادمة سواء كانت حزبية أو ائتلافية ستعمل على فرض مزيد من القهر والعنصرية على الجانب الفلسطينى الموزع سياسيا من ناحية بين فلسفة اتفاق أوسلو وما تمخض عنه من اتفاقات أمنية تخدم إسرائيل فى المقام الأول، والتى يمثلها الرئيس الفلسطينى محمود عباس أبومازن وبعض القيادات الفتحاوية، وبين جهاز السلطة التنفيذية الذى تمثله قيادات حماس المنتخبة شعبيّا من ناحية ثانية.. لذلك اشترطت حكومة إسرائيل الحالية على حركة حماس قبل أن تشكل حكومة السلطة الوطنية أن تعترف بدولة إسرائيل وبكل ما أبرمته مع السلطة الوطنية من اتفاقات وأن تعلن نبذها نهائيا للكفاح الوطنى باعتباره إرهابًا وأن تفكك المنظمات النضالية الأخرى العاملة فى ساحة التحرير الوطنية..

هنا يكمن التناقض الحاد فى وجهة النظر الإسرائيلية التى تصر منذ بدأت مفاوضات مدريد على الحفاظ أولاً وأخيراً على المصالح القومية والحيوية لشعبها، والتى ترفض مبدأ تبادل المنفعة والسلام مع الجانب الفلسطينى مقابل أرضه التى تحتلها وتنهب ثرواتها

وتحرمه الاستقلال بحجة ضمان أمن وسلامة شعبها، خصوصًا أنها تطالب ممثليه بتقديم تنازلات للمحافظة على مصالحها وتحقيق منفعتها الذاتية على حساب أمن ومصلحة ومنفعة وسلام أبنائه!!..

حكومة إسرائيل القادمة ستعلن عدم اعترافها بحكومة حماس التى تشكلت وَفْقَ المعايير الديموقراطية التى ارتضاها الشعب الفلسطينى وستشيع على مستوى العالم كله أنها لا تجد الشريك الفلسطينى الذى تتعامل معه.. وستتولى أجهزتها الأمنية والعسكرية القيام بتصفية قيادات النضال الفلسطينى أيًّا كان لون الطيف السياسى الذى تنتمى إليه حتى لو كان تابعا للرئيس الفلسطينى.. وستدخل قواتها المسلحة إلى عمق القرى والمدن العربية فى الضفة بشتى الحجج والادعاءات لتنفيذ مخططات القتل والترويع والتدمير، وسيلاحظ العالم كله أنها توظف النتائج الكارثية التى ستحققها من وراء كل خطوة من هذه الخطوات لخدمة أهدافها التوسعية التى تتناسب والنقاط الإستراتيجية الأساسية التى تتوافق حولها أحزابها السياسية الكبرى الثلاثة، والتى ليس لها أية صلة بالسلام العادل والمستقر الذى تسعى إليه الشعوب العربية!!..

صحيفة إيلاف الإلكترونية - ١٧ مارس ٢٠٠٧

* * *

أمطار الصيف .. حرب عنصرية سابقة التجهيز!!..

تؤكد المتابعة اليومية للصحف الإسرائيلية أن كل ما يقال عن علاقة الغزو العسكرى لقطاع غزة وبعض مدن وبلدات الضفة الغربية باختطاف وأسر الجندى جلعاد شاليت كذب وافتراء وتزييف، فالأمر كما تعكسه كتابات المحللين والخبراء كان مُعَدّا مسبقًا وبتخطيط يتعدى انفعال اللحظة ويرتكز على سعة الوقت والقدرة على تحديد الأهداف والتصميم على اختيار خطوات التنفيذ التى لا تُخطئ.

حرب أمطار الصيف وضعت على ما يبدو فى مارس الماضى (٢٠٠٦) بعد أن تأكدت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية أن حكومة حماس التى اختارها الشعب الفلسطينى ديموقراطيّا بإرادته الحرة لها أجندة نضالية قادرة على تلافى السوابق التى عطلت لسنوات طوال خطوات التحرير استجابة لمطالب الاحتلال وخصمًا من حقوق الشعب الفلسطينى لصالح الشعب الغاصب، وتقليصًا لحجم طموحات الشعب المطالب باستقلاله وسيادته جريًا وراء توفير حسن النوايا.

خطة ومراحل حرب أمطار الصيف تأسست على حق إسرائيل فى استخدام أقصى تفاعيل القوة الغاشمة تحت شعار «الدفاع عن نفسها» لذلك ظلت مفرداتها على حَافَة التنفيذ فى انتظار الحدث الذى يفتح لها طاقة الفعل العسكرى.. أيّا كان هذا الحدث!!.. فلما وقع التصادم النضالى التحريرى مع الوحدة العسكرية الذى راح ضحيته جنديان إسرائيليان وأسر الثالث، وجد فيه إيهود أولمرت الفرصة الذهبية التى تبرر له داخليّا وخارجيّا البدء فى تنفيذ حلقة جديدة من حلقات الانتقام العنصرى من الشعب الفلسطينى لتكريس اغتصاب المزيد من الأراضى العربية ضمن حدود دولته التى يزمع رسمها من طرف واحد.

تقول صحيفة «معاريف» لا يصدق أحد أن العقوبات الجماعية التى تعرض لها سكان قطاع غزة، والتى تمثلت فى تدمير البنية التحتية وفى القصف المتواصل براً وجواً وهدم المساكن والمقار الحكومية وإغلاق المعابر وقطع الاتصالات، هى بسبب اختطاف المجند جلعاد شاليت، لأنها لن تساهم فى إطلاق سراحه بل ستزيد من الممارسات التى تؤدى إلى أسر عدد أكبر من زملائه.

ويتعارض إصرار وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفى ليفنى على أن ما تقوم به حكومتها من تدمير وقتل وترويع فى القطاع وفى الضفة هو دفاع عن النفس «يهدف إلى الضغط لإطلاق سراح مجندها الأسير» مع ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت مؤخراً حول خطة السهم الجنوبى التى تسمح بدخول الآليات العسكرية إلى أراضى غزة وإعادة احتلالها لفترات تطول وتقصر وفق متقضيات الأمن الإسرائيلى بهدف منع إطلاق القذائف والصواريخ التى تصوب إليها من جنوب إسرائيل وأيضا للعمل على إسقاط حكومة حماس «بعد أن فشل رئيس السلطة فى القيام بهذا الدور المزدوج».. حتى الاعتقالات التى تعرض لها وزراء ونواب بالمجلس التشريعى وأعضاء فى المجالس المحلية الفلسطينية، لم تقع ضمن مسلسل الضغط للإفراج عن جلعاد شاليت الذى أصبح بين يوم وليلة حديث العالم كله ولكنها كانت «معدة سلفا» كما تقول صحيفة هآرتس «فقد استصدرت الحكومة أوامر الاعتقال الجماعية اللازمة لتنفيذ أغراضها العدوانية ووقعتها من المستشار القضائى قبل أن تدخل القطاع، وذلك لإحداث فراغ سياسى وقانونى توقع معه خبراء الأمن العام أن يُعجل خلال ساعات بسقوط حكومة حماس فى هاوية الفشل الذريع الذى لا بد من تلافيه بتشكيل حكومة أخرى لا تشارك فيها هذه المنظمة الإرهابية»..

وتتساءل الصحيفة ماذا لو قتل هذا الجندى بأيدى خاطفيه انتقامًا من العدوان الجماعى السافر الذى تعرض له الشعب الفلسطينى «بالرغم من أننا نشك فى الإقدام على هذه الخطوة، إلا أن النتيجة وَفْقَ رؤية الأطراف الإسرائيلية ستكون خسارة مجند فى ميدان القتال مقابل نجاح بدرجة امتياز فى هدم قدرات الشعب الفلسطينى المادية والذاتية، أما من وجهة نظرنا فستكون إضافة جديدة لقدرات هذا الشعب المعنوية والإنسانية وتجربة ناجحة بشكل أو بآخر لتكتيكاته النضالية من أجل التحرير والاستقلال».

وإذا كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية على ثقة تامة من مصادرها التى تقول أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لمنظمة حماس فى الخارج هو الذى أصدر أوامره بالتخطيط لعملية مقاومة نوعية ضد دبابة جيش احتلال ومركز عسكرى استعمارى أسفرت عن أسر جندى مسلح، فلماذا لا تنشر الدلائل التى تؤكد هذه الثقة؟ ولماذا تُعرض المدنيين من سكان القطاع والضفة الذين لا ذنب لهم لعقاب جماعى ليسوا شركاء فى مبرراته؟ وهل كان لخلية التجسس التى سقطت مؤخراً فى لبنان دور فى توفير هذه الثقة المطعون فى قدرتها؟ . .

الحقائق والمؤشرات تؤكد أن حكومة إسرائيل بقيادة إيهود أولمرت بدلاً من أن تشرع فى التعامل العقلانى والواقعى مع حكومة فلسطينية تتمتع بالرضا الشعبى والتأييد الجماهيرى، راهنت على تمزق الجبهة الفلسطينية من الداخل وتوقعت فشل سياسات إسماعيل هنية خلال أسابيع معدودة أمام مجمل الضغوط الداخلية والخارجية التى تعرض لها منذ إعلان تشكيل حكومته، ولما ثبت بالدليل المادى فشل رهانها استغلت حادث المجند الأسير لكى تصعد من منطق القوة الغاشمة لتغطية عجزها عن التعامل مع المنطق والحقيقة. . منطق التجربة الذى أثبت أن العمل العسكرى الانتقامى العنصرى الذى تمارسه حكوماتها منذ ما يقرب من خمس سنوات لم يمنع الشعب الفلسطينى من الاستمرار فى مسيرته النضالية من أجل الاستقلال، والحقيقة التى تؤكد أن أنانية المطالبة لشعب واحد بالأمن والسلام دون غيره من شعوب المنطقة وعلى حسابها، لا تحقق له أى شىء وإنما تزيد من وتيرة القلق وعدم الاستقرار وتفتح الأبواب لدائرة العنف والعنف المضاد أن تتواصل.

صحيفة الزمان ـ ٢٧ يونية ٢٠٠٦

* * *

حرب لبنان وعقدة الاستعلاء لدى يهود إسرائيل وأمريكا

تتفاخر وسائل الإعلام الإسرائيلى أن طيران دولتها العسكرى قام خلال ثلاثين يوما فقط بأكثر من ٦٥٠٠ طلعة حربية ضد ما يقرب من ٥٠٠٠ موقع سكنى ومركز إنتاجى وبناء معمارى وعقارى وهدف حيوى فوق التراب اللبنانى!! ويتباهى السياسيون والعسكريون الإسرائيليون بأن طياريهم دمروا بلدات وقرى لبنانية بأكملها وأنهم قضوا على مظاهر الحياة فى مساحات شاسعة من الوطن اللبنانى وأنهم قطعوا أوصاله وخطوط اتصاله بالعالم القريب والبعيد وأنهم استهدفوا الأهالى والمركبات المدنية وأنهم لم يرحموا لا المزروعات ولا الدواب!! . .

وتتباهى جماعات الضغط اليهودية الأمريكية بأن سكان إسرائيل ذوى «المميزات الخاصة» يشاركون أمريكا «جهدهم السياسى والعسكرى» فى خلق شرق أوسط جديد «سيولد متوائمًا مع مصلحة الطرفين»، وتتبارى أقلام كتابهم فى إبراز الأسس التى تتشكل منها الشخصية اليهودية وخواصها الفريدة التى صاحبتها منذ قديم الزمان إلى يومهم هذا مرورا بكل ما تعرضوا له من صنوف العذاب وما قدموه من تضحيات جسام.

تتفاخر آلة الحرب الإسرائيلية بأنها قامت بعشرات المذابح فى الجنوب اللبنانى، وفى البقاع، وفى الضاحية الجنوبية، وتسجل على نفسها أن قوافل النازحين لم تنج من نيرانها البرية والبحْرية والجوية، ويكذب رئيس الوزراء إيهود أولمرت على شعبه من فوق منبر مجلسه التشريعى حين يردد أن قواته المسلحة تدافع عنه ضد توحش كوادر حزب الله بينما هى تقوم بحرب إبادة منظمة ضد الشعب اللبنانى كله وَفْقَ مخطط واضح ومُعَدٍّ سلفًا تحت شعار مكافحة الإرهاب.

ترفض الحكومة الإسرائيلية مؤيدة بجماعات الضغط اليهودية الأمريكية أن يصف البعض ما تعرض له الوطن اللبنانى لمدة شهر كامل منذ يوم ١٢ يولية الماضى (٢٠٠٦) بأنه يمثل من الناحية القانونية «جريمة بشرية» بكل المقاييس وَفْقَ النظام الأساسى للمحكمة الجنائية للدولة الذى أعلن عن تأسيسها فى إبريل عام ٢٠٠٢ لأنه يندرج تحت مسميات عديدة منها: جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان، مما يؤكد أن صناع القرار بها من سياسيين وعسكريين يعانون عدم استواء فى التفكير يرجع إلى خلل فى شخوصهم وانحراف فى سلوكياتهم تعود جذوره إلى سنوات الخوف والقهر والآلام التى عاناها أجدادهم لعدة قرون، والتى لم يشفوا منها حتى بعد أن تجمعوا ضمن إطار فكرة الوطن القومى الذى لملم أشتاتهم المكبلة بهذا العوج فى الشخصية.

هذا العوج الشخصى والتضاد السياسى الذى أسهبت فى وصفه بعض الصحف البريطانية الجادة يرتبط أشد الارتباط بعقدة «الاستعلاء على أمم العالم» التى تُعد عند العديد من علماء الاجتماع من أهم مكونات الشخصية اليهودية، حيث يرجعون أسباب تراكمها إلى «العزلة اليهودية الاختيارية والإجبارية» التى عاشها اليهود داخل المجتمعات الأوروبية أطول فترة من تاريخهم المكتوب، والتى يطلقون عليها «المجتمع الانعزالى اليهودى».

اتخذ هذا الوجود اليهودى الأوروبى فى زمانه مسميات كثيرة كان منها «الشتتل» و«القاهال» و«الجيتو» وهو أشهرها جميعا، لأنه كان يقوم على تجمع سكنى من اليهود يتراوح تعداده بين ألف وعشرين ألف نسمة تدور الحياة داخله حول المعبد والمنزل، وفى خارجه حول السوق الذى يُعد المكان الوحيد الذى يلتقى فيه اليهود مع غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى.

أبشع ما تميزت به هذه الأماكن أنها كانت دائما منفصلة حضاريّا واجتماعيّا وعرفيّا عن البيئة المحيطة بها إلى درجة أنها أصبحت فى فترة متقدمة من تاريخها مسئولة أمام السلطات المحلية الأوروبية عن شئون سكانها فيما يتعلق بالزواج والطلاق والختان، ثم أوكل إليها فيما بعد مهمة جمع الضرائب وتمثيل قاطنيها أمام جهات الدولة الرسمية،

ثم سمح لها فى فترة متقدمة من تاريخها بإنشاء المحاكم الخاصة بها وتعيين قضاتها وتنفيذ العقوبات وتحصيل الغرامات.

هذه التطورات التى مرت بها التجمعات اليهودية عبر مساومات عديدة مع أنظمة الحكم التى كانوا يعيشون ضمن إطارها، وفرت لهم آلية لتنظيم علاقات اليهود الاقتصادية (المشاركة فى التجارة والإنتاج) والمالية (عمليات الإقراض) مع الآخرين لتحصيل المكوس منهم ولضمان استعادة رءوس أموالهم وفوائدها الربوية.

أصدق الأمثلة التى توثق لـ «حالة العزل الاختيارى» التى عاشها اليهود فى أوائل القرن التاسع عشر ما فرضه القيصر نيقولا الأول (تولى الحكم فى روسيا عام ١٨٢٥) عليهم من قوانين باعتبارهم «شعبا غريبًا» عليهم أن يُكيفوا حياتهم فى ضوء القيم التى تحكم أبناء البلاد، وإلا كان عليهم أن يتحملوا ما يقع عليهم من عواقب وخيمة.. لذلك ألزمهم بأداء الخدمة الإجبارية فى الجيش الروسى ومنعهم من تشغيل المسيحيين لديهم بصفتهم خدم كما فرض عليهم غرامات إذا تزوجوا قبل سن الثامنة عشرة، وحرم عليهم استخدام لغتهم الخاصة فى أى وثيقة رسمية!!..

أدت هذه القوانين إلى تدهور العلاقة بين أفراد الجماعات اليهودية الروسية وحاخاماتها، لأنها جاءت متعارضة مع متطلبات عزلتها، إضافة إلى أن المُشرع القانونى ألزم زعماء اليهود الدينيين بضرورة المساعدة فى تنفيذها وفرض عليهم عقوبات شديدة إن هم تقاعسوا عن تقديم أسماء من تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية أو من يخالفون نصوص القوانين، ولما تشدد الحاخامات فى التنفيذ خشية بطش السلطات الروسية فقدوا ثقة التجمعات فى زعامتهم الدينية مما أدى إلى وقوع عديد من الاضطرابات التى دفعت القيصر عام ١٨٤٤ إلى إصدار قرار بإلغاء رئاسة اليهود الذاتية لتجمعاتهم ووضعها (أى هذه التجمعات) تحت الإشراف المباشر للسلطة المدنية الروسية.

أما النموذج الذى يعكس بصدق حياة اليهود فى «العزل الإجبارى» فتشير إليه نشرة بابا روما بولس الرابع (١٥٥٠ ـ ١٥٥٩) التى ألزمت «يهود المدينة» بنقل أماكن إقامتهم إلى منطقة خارجها حددتها الكنيسة لهم.

تقول الوثائق البابوية أنه لما نجحت تجربة إحاطة المكان الذى انتقل إليه يهود روما بسور عال أدى إلى عزلهم عن المدينة المقدسة وكانت له بوابات تغلق مباشرة بعد غروب الشمس يقوم على حراستها جنود يدفع اليهود أنفسهم نفقاتهم السنوية، اتُّبعت نفس الإجراءات فى سائر المدن الأوروبية التى كانت تقع تحت السلطة البابوية فى ذلك الوقت.

ولما انتشرت هذه المناطق الانعزالية أصبح يطلق عليها رسميا منذ عام ١٥٦٢ الحى اليهودى أو «الجيتو»..

وإمعانا فى تشديد العزلة على اليهود، ألزمتهم الإجراءات الجديدة بوضع علامات على ملابسهم تُميزهم عن غيرهم عند اختلاطهم خلال ساعات النهار لسبب أو لآخر بسكان المدن التى تقع إلى القرب من أماكن إقامتهم وذلك حتى تسهل مراقبتهم عن كثب وحتى يمكن توقيع العقوبات عليهم فى حالة ضبطهم خارج أسوار أحيائهم السكنية بعد غروب الشمس أو لأى سبب آخر.

هذه العزلة التى فرضها القرار البابوى ساهمت فى تحويل نمط معيشة اليهود الاقتصادى والاجتماعى والدينى، القائم أساسًا على العزلة، إلى نظام حياة إجبارى متداخل أفرز العديد من السلوكيات السلبية مثل:

- ازياد عدم اختلاط اليهود بغيرهم مما أثر على نشاطهم التجارى لفترة طويلة، الأمر الذى أدى إلى تنامى معدلات الفقر فيما بينهم.
- تزايد الكثافة السكانية ـ بسبب عدم سماح السلطات المحلية بتوسيع المساحة المخصصة لهم ـ وما نجم عن ذلك من تدهور فى مستوى الحياة الاجتماعية مما دفعهم إلى مزيد من الانفصال عن البيئة المحيطة بهم.
- تزايد الإحساس بالأمان والطمأنينة داخل الأسوار، مما جعلهم يشعرون خارجها بوجود عالم غريب عنهم يتصف بالعداء لهم بحيث أصبح الجيتو هو درع الأمان الذى يحافظ على الجماعة اليهودية وشريعتها ضد عوامل الذوبان نتيجة فرض الاندماج مع الآخرين.

هذا الانكباب على «الداخل» هو الذى وفر للدين اليهودى «البيئة» التى استطاع من خلالها أن يعمق ـ كما تقول الدراسات الاجتماعية ـ بطريق مباشر «الطابع الانعزالى للحياة اليهودية» فالقوانين الدينية الخاصة بالطعام والزواج والختان وصلاة الجماعة وعادات دفن الموتى . . إلخ . . مضافًا إليها الكثير من التعليمات التى فرضها الحاخامات بتشدد بالغ لا يسمح بأى قدر من التساهل هى التى أكدت طابع العزلة اليهودية وجعلت منه شيئًا مقدسًا .

وبذلك تحول الدين اليهودى منذ منتصف القرن الثانى قبل الميلاد وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، وَفْقَ الخلاصات الميدانية التى توصلت إليها هذه الدراسات ، من دين سماوى تحض تعاليمه على فعل الخير ونبذ الشر ، إلى العامل الرئيسى الأوحد الذى تدور حوله الحياة اليهودية بكل جوانبها!! .

إضافة إلى ذلك يرى علماء الأديان أن اجتهادات الحاخامات فى تفسير نصوص الدين اليهودى أدخلت على أصوله مجموعة كبيرة من الأفكار المحورية «خلقت عند اليهودى استعدادًا طبيعيًا للانعزال عن الغير» . . من أمثلة ذلك وصف اليهود بأنهم شعب الله المختار والشعب المقدس والشعب الأبدى والشعب الوحيد الذى ينتظر المسيح المُخلِّص ، وهناك العديد من الأفكار التى عمقت على مر السنين والأجيال إحساس اليهودى بالانفصال والتميز .

ويمكن لنا أن نلتمس الآثار النفسية السلبية المدمرة التى نجمت عن ارتباط الإحساس بالتميز والشعور بالاستعلاء على أمم العالم أجمع داخل شخصية اليهودى من ناحية وترسخ مفهوم العزلة داخل نفسيته كنمط من أنماط حياته من ناحية أخرى ، عندما نتتبع حوادث تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى حيث سنلاحظ أن هذا الاستعلاء العنصرى وعدم الاعتراف بندية الآخرين بل والإصرار على دونيتهم والانعزال عنهم ، أفرزت اضطهادًا وكراهية عكستها المجتمعات الأوروبية التى عاش بينها اليهود على امتداد حقب تلك الفترة .

الملفت للنظر أن هذه الآثار استمرت مع سنوات العصور الحديثة برغم تمتع الكثير من الشعوب الأوروبية بالحكم الليبرالى الذى يفرض المساواة رسميًا بين جميع أبناء الدولة الواحدة ، مما أدى إلى تعرض اليهود إلى مذابح ونكبات عديدة رفعت عندهم

معدلات الزهو والغرور إلى مستويات غير مسبوقة بعد تغلبهم على كل ما تعرضوا له من «خلال تضامنهم الاجتماعى والدينى» الذى عبرت عنه العزلة المقرونة بالاستعلاء فكان من الطبيعى أن يربطوا استمرارهم فى الحياة «بالاختيار الإلهى الذى خصهم به الرب دون سائر شعوب الأرض جميعا».

لذلك أصبح أمرًا طبيعيّا، منذ قيام دولة إسرائيل، أن يَرى اليهودى «المتعالى المنعزل فى الظلم الذى صاحبه طوال تاريخه القديم والوسيط والحديث عملاً مشروعًا حين يقوم به ضد الفلسطينى واللبنانى والعربى بصفة عامة.. وأن يُحول ما كان يراه منافيًا للأخلاق فى الماضى إلى واجب قومى حين يقوم هو بهدم البنايات فوق رءوس سكانها وحين يقصف الطرقات والسائرين عليها وحين يحرق المزروعات ويقتلع الأشجار ويُعدم مصادر الحياة.. وأن تنقلب قواعد دينه السماوى التى تحض على الخير والتحلى بالأخلاق الكريمة وتدعو إلى نبذ العنف والقتل والدمار على أيدى قادته الروحيين إلى وصايا وفتاوى تحض على «قتل وسفك دماء الأغيار لأنهم الأدنى مرتبة».

كما أصبح من المسلمات أن يحظى يهود إسرائيل «المتعالون المنعزلون» بكل التأييد والمساندة العلنية والمستترة من جانب جماعات الضغط اليهودى الأمريكية؛ لأنهم يمثلون ركيزة «الاستعلاء الدينية» التى ستتمحور حولها عودة المسيح الثانية التى سيبنى على أثرها المعبد من جديد ليعيد ضمن إطار إشعاعاته السلام والأمن للعالم، لذلك لا يصح دينيّا الوقوف أمام طموحاتهم وتوسعاتهم على حساب «هؤلاء الأغيار الأقل مرتبة» ولا يجوز أخلاقيّا الاعتراض على عملياتهم العسكرية خارج وطنهم مهما تركت وراءها من آثار تدميرية؛ لأنها تقع ضد «أغيار أقل مرتبة وأدنى وضعية فى سلم المخلوقات».

صحيفة إيلاف- ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦

* * *

إسرائيل تؤجل التسوية الشاملة لحين ظهور جيل جديد من القادة الفلسطينيين

وصف عوزى بتريمان ـ أحد كبار كتاب صحيفة هآرتس ـ فى مقال له يوم ٣٠ من الشهر الماضى (أكتوبر ٢٠٠٥) ما جاء على لسان وزير الدفاع الإسرائيلى فى صحيفة يديعوت أحرونوت قبل ذلك بيومين أن إسرائيل «غير مستعدة للتفاوض مع القيادات الفلسطينية الحالية، وستنتظر الجيل الجديد من هذه القيادات لكى نتوصل معهم إلى التسوية» بأن يعبر عن مزاج التعطيل والتعويق السائد فى أوساط القيادة الإسرائيلية من جهة ومستوى ما وصلت إليه هذه القيادات من جمود وتصلب من جهة ثانية.

ليس هذا فقط بل يطلب من القاضى المتقاعد شلومو شوهم الذى يشغل منصب «ممثل الأجيال القادمة فى الكنيست الإسرائيلى» أن ينبه على موفاز بضرورة الانضباط فى كل ما يصدر عنه؛ لأن تمثيله للأجيال القادمة يلزمه بمراعاة «المصالح المستقبلية للدولة» ويملى عليه ضرورة تحذير البرلمان من عواقب اتخاذ قرارات قد يكون لها إنعكاسات سلبية بعيدة المدى.

ولأنه ككاتب لا يصدق أن قيادة إسرائيل الحالية ستحقق الأمن والاستقرار لشعبها ويرى أن تصرفاتها التى تُقدم عليها وَفْقَ حالتها المزاجية تضر أبلغ الضرر بسياسات بلاده داخليّا وخارجيّا، أكد أن الدولة بوضعها الراهن فى أمس الحاجة إلى «قادة مبدعين متفائلين» جلبوا على العمل ولديهم الطاقة والقدرة على التوصل إلى تسوية وعازمين على تخليص البلاد من آفة الاحتلال.

وانطلق من هذه الفرضية إلى وصف الشعار الذى أصبح قادة إسرائيل يرددونه منذ حوالى ثلاث سنوات «ليس هناك شريك فلسطينى نتفاوض معه» بأنه فرار من تحمل

المسئولية، ووصف من يتشبث به بأنه يبتدع الذرائع والحجج التى تحول دون إنهاء الصراع، لأنها أقاويل تضفى الشرعية على استمراره وبقائه.

عوزى محق حين يرى أن ادعاء عدم وجود شريك فلسطينى يفتح الأبواب أمام إسرائيل لتصعيد الصراع وارتكاب أبشع الجرائم الإنسانية والتصميم على تفويت فرصة الاستقرار والسلام بل ومنع حتى الأجيال القادمة من التوصل إلى تسوية، هذا التملص من المسئولية يثير عنده تساؤلاً له وجاهته حول سبب تحمس شارون وموفاز وأقرانهما من أقطاب الليكود والمتحالفين معهم للفوز بالانتخابات العامة القادمة والإصرار على الاحتفاظ بمناصبهم العليا «إذا كان الحل النهائى مع الفلسطينيين يبدو لهم كمهمة مستحيلة». ويرفع صوته قائلا «لماذا يلحون فى الفوز بثقة الناخبين ما داموا لم يسددوا نصيبهم من الصفقة، وكيف يتوقعون أن تتوافق السلطة الوطنية الفلسطينية مع شعاراتهم وهى تتهمهم بأنهم معوقون وتعلن أنها ستنتظر الجيل التالى منهم لكى تنهى المسألة برمتها مع أقطابه؟

هذا الموقف المتعارض الذى تعيشه قيادات الليكود الإسرائيلية بين سعيها الحثيث لتهميش الدور التفاوضى للسلطة الوطنية الفلسطينية الحالية لكى تحقق المزيد من المكاسب وبين دعاوى السلام التى تبشر بها عبر منابرها الانتخابية، يحلله شلومو جازيت فى مقال له بصحيفة معاريف فى نفس اليوم حين يقول «إن الإنجاز الأكبر الذى حققه رئيس الوزراء فى أثناء صياغة خارطة الطريق لم يكن هو التحفظات الـ ١٤ التى وضعتها حكومته كشرط للمصادقة على الخارطة. بل إقناعه واشنطن بتبنى «نهج تقدم سياسى مشروط يفرض عدم الانتقال من مرحلة إلى أخرى فى المسيرة إلا إذا نفذ كل طرف ما كُلف به فى مرحلة سابقة».

النهج الذى أشار إليه شلومو كان ولا زال يدور حول ما يتحقق من تعهد الطرف الفلسطينى بتصفية إمكانات وقدرات المقاومة النضالية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلى، ولأن السلطة ستتباطأ أو ستتخاذل أو ستفشل فى تنفيذ هذه الخطوة فستكون هى المدانة والمذنبة، والتى على عاتقها ستلقى مسئولية تعطيل تنفيذ باقى البنود. أما إذا أدى تشددها فى تنفيذ هذا المطلب إلى وقوع مصادمات ومواجهات دموية بين الأطراف الفلسطينية وبعضها البعض، فسيؤدى انتظار انتهاء هذه الحالة الدموية لتعطيل التقدم على مسار الخارطة.

هذا النهج كما يقول الكاتب قدم خدمة جليلة لشارون منذ وافقت عليه واشنطن فهو يبدو أمام العالم «مستعداً لتبنى خارطة الطريق وراغبًا فى التقدم بالمسيرة السلمية إلى الأمام، غير أن الفلسطينيين لا يساعدونه لأنهم لا يقومون بتصفية البنية التحتية للإرهاب كما هو متفق عليه. . فهم المذنبون لأنهم «هم الذين حولوا الخارطة إلى جسد ميت» . .

وإسرائيل بإعاقتها تنفيذ خارطة الطريق بكل ما فيها من عيوب ومثالب، لا تعطل مسيرة السلام بينها وبين الجانب الفلسطينى فقط وإنما تقوم بتصفية القيادات الفلسطينية النضالية بكل ألوانها السياسية والأيديولوچية. . وتقوم بالاستيلاء على المزيد من أراضى الضفة وتستكمل بناء الجدار الفاصل. . وتعمد إلى طرد أكبر عدد من أبناء المدن والقرى الفلسطينية إلى الجانب الآخر من نهر الأردن. . وتروج بموافقة واشنطن لقيام كونفيدرالية فلسطينية/ أردنية. . وتقوم بتهويد القدس وحرمان أكبر عدد من سكانها العرب من الإقامة بين جنباتها. . كل ذلك بهدف القضاء على القيادات السياسة والنضالية الحالية مما يطيل فرصة الخلاص من الجيل الحالى وانتظار القيادات التى سيفرزها الجيل الجديد.

يؤكد شلومو جازيت أن مثل هذه السياسة على مستوى العمليات العسكرية ضد غزة وضد الضفة الغربية لا تتصف بالحكمة، لأن إسرائيل لا تعرف ماذا ستفعل لو اتفقت السلطة الوطنية الفلسطينية مع المنظمات الجهادية على وقف عملياتها «الإرهابية» لفترة طويلة. . ويؤكد أن تسييل الوضع المجمد الذى فرضته إسرائيل على خطواتها السياسية مع السلطة لن يوازيه استعداد من جانبها بمنهج واضح المعالم لمسيرة سلمية تنتهى بتسوية. .

تبدو هذه الخلاصة متوائمة مع واقع الحال خصوصًا عندما يكتشف المراقبون كما يقول عوزى أن «رواية السلطات الإسرائيلية للأحداث التى تجرى فى غزة والضفة ليست دقيقة، كما تبرهن على ذلك الكتب التى صدرت حول انتفاضة الشعب الفلسطينى الأخيرة. . مما يجعلهم يشككون فى مدى مصداقية شعار الشريك الفلسطينى غير الموجود ويقتنعون بأن طرحه حتى منذ أيام الرئيس عرفات كان يهدف إلى التضليل أكثر مما يهدف إلى إقرار حقيقة واقعية وملموسة.

صحيفة إيلاف ـ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥